

تقرير مجلس الإدارة لعام 2017

يسر مجلس إدارة شركة الجبر للتمويل أن يقدم للسادة المساهمين الكرام تقريره السنوي
عن
السنة المالية الممتدة من 2017/1/1 حتى 2017/12/31. مرفقاً به القوائم المالية
المدققة
من قبل مدقي الحسابات الخارجيين والإيضاحات المرفقة بها عن الفترة المذكورة.
إن مجلس الإدارة يصدر هذا التقرير استناداً إلى الأنظمة واللوائح التنفيذية في المملكة
العربية
السعودية . وهذا التقرير يتضمن عرضاً لنشاط الشركة وعملياتها خلال السنة المالية
2017
ومركزها المالي، بالإضافة إلى عرض العوامل المؤثرة على أعمال الشركة التي قد
يحتاجها
المساهم ليتمكن من تقييم وضع الشركة المالي.



كلمة رئيس مجلس الإدارة: 

بالتأييد عن إخواني أعضاء مجلس الإدارة، يسعدني أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي لشركة الجبر للتمويل لعام 2017. لقد حققت الشركة نتائج متميزة حيث سجل صافي أرباح بمبلغ 26,310,482 ريال محققاً عائد على حقوق المساهمين بلغ 6.74% بالرغم من الإنكماش الذي مر به سوق السيارات عام 2017.

وتعكس هذه النتائج الأداء الجيد للشركة ومعدلات مقبولة في الربحية و السيولة الجيدة عطا على أداء جيد لإدارة الائتمان والتحصييل و مختلف إدارات الشركة مما أعطى مكانة مميزة لشركة الجبر للتمويل كأحد الشركات الرائدة في المنطقة الشرقية و المملكة و ما تميز به الشركة من نمو مستمر و تطور يواكب التغيرات إنطلاقاً من إستراتيجيات واضحة و محددة.

إن النظرة المستقبلية للأوضاع المحلية والإقليمية تنسم بالإيجابية، ولكنه من الصعوبة بمكان التنبؤ بالتطورات و التغيرات الإقتصادية و القرارات الحكومية التي ممكن أن تؤثر إيجاباً أو سلباً على القطاع ولذا فإننا نحرص على مواصلة نهجنا المتحفظ فيما يتعلق بالنمو والحفاظ على قاعدة رأس مال قوية ووضع مالي مستدام.

خلال العامين المقبلين تسعى الشركة الى تطوير الخدمات الإلكترونية للعملاء و تطوير المبيعات الإلكترونية سعياً من الشركة الى التحول الرقمي لعملياتها و لتقديم خدمات للعملاء تناسب احتياجاتهم في الوقت القصير و تتعدى توقعاتهم في المدى البعيد.

يعتزم مجلس الإدارة بتنويع منتجات التمويل للحد من تأثير الشركة بإنكماش قطاع تمويل السيارات و هذه الإستراتيجية سوف تتم في الأمدن المتوسط والطويل. و يؤمن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية أن الاستمرار في التركيز على خدمة العملاء من خلال توفير أفضل المنتجات التمويلية والخدمات الإلكترونية وتحقيق أرباح مستدامة وجذب وتحفيز موظفين مؤهلين بالإضافة إلى نهج متحفظ في إدارة المخاطر، يساعد الشركة على تحقيق أعلى العوائد لمساهميها.

و في الختام تقبلو فائق التحية و الإحترام

ماهر بن عبداللطيف الجبر
رئيس مجلس الإدارة

 **كلمة الرئيس التنفيذي:**

وتواصلت إنجازات شركة الجبر للتمويل في عام 2017 على كافة الأصعدة من خلال نمو المبيعات و زيادة الإنتشار المطلوب في الخطة الاستراتيجية للشركة إلى جانب تحقيق العديد من الإنجازات التي ساهمت في تطوير الخدمات لعملاء الشركة ، كما قامت الشركة بتغيير هوية الشركة لتكون هويتها ثلاث إستراتيجيتها وحصتها السوقية في سوق التمويل، وكذلك تمكنت الشركة مع نهاية العام من تغيير مقر الإدارة العامة للشركة لمواجهة التوسع و النمو في عمليات الشركة.

كما أنجزت شركة الجبر للتمويل خلال هذا العام أغلب كافة المتطلبات النظامية والتقنية والإدارية الخاصة بنشاط الشركة التي تقرأها الجهات الرقابية و أي تعديل عليها.

وإلتزاماً من شركة الجبر للتمويل بتطوير وسائل التواصل مع العملاء فقد قامت إدارة التقنيه بالشركة بالربط مع نظام سداد و تطوير كشوفات الحساب الشهرية الألكترونية و الرسائل الهاتفية.

كما حققت الشركة نسبة سعوده و صلت الى 80.5 % و هي أعلى من المعدل المطلوب نظاميا و تسعى الشركة الى رفع هذه النسبة بشكل تدريجي والذي سيعزز موقع شركة الجبر للتمويل كشركة وطنية .

علاوة على ذلك تم خلال هذا العام إطلاق الموقع الإلكتروني للشركة بحلته الجديدة والذي حرصنا أثناء تصميمه على وضعه بشكل سهل و ميسر للإستخدام.

و في الختام يسعدني أن أعبر عن عميق شكري وتقديري لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة و اللجان المنبثقة عن المجلس على جهودهم في تطوير الشركة ومواصلة دعم مسيرتها خلال عضويتهم في المجلس .كما أشكر كافة زملائي موظفي الشركة على عملهم الدؤوب الذي جعلنا نتمكن من تحقيق رؤية الشركة ورسالتها وأهدافها خلال عام 2017 ، والشكر موصول أيضاً لمؤسسة النقد العربي السعودي على دعمها و توجيهها المستمر الذي كان له الأثر الإيجابي في تطوير عمليات الشركة.

وفي الختام تقبلوا خالص تحياتي

زيد بن عبدالله اليعيش
الرئيس التنفيذي

من نحن:

الرؤية : تكوين كيان مؤسسي يعتمد على كادر مؤهل ومنتجات متميزة تلبي احتياجات العملاء.

الرسالة: أن نكون من أفضل الشركات المتخصصة والمبتكرة في تقديم المنتجات التمويلية وفق الأنظمة و الضوابط الشرعية.

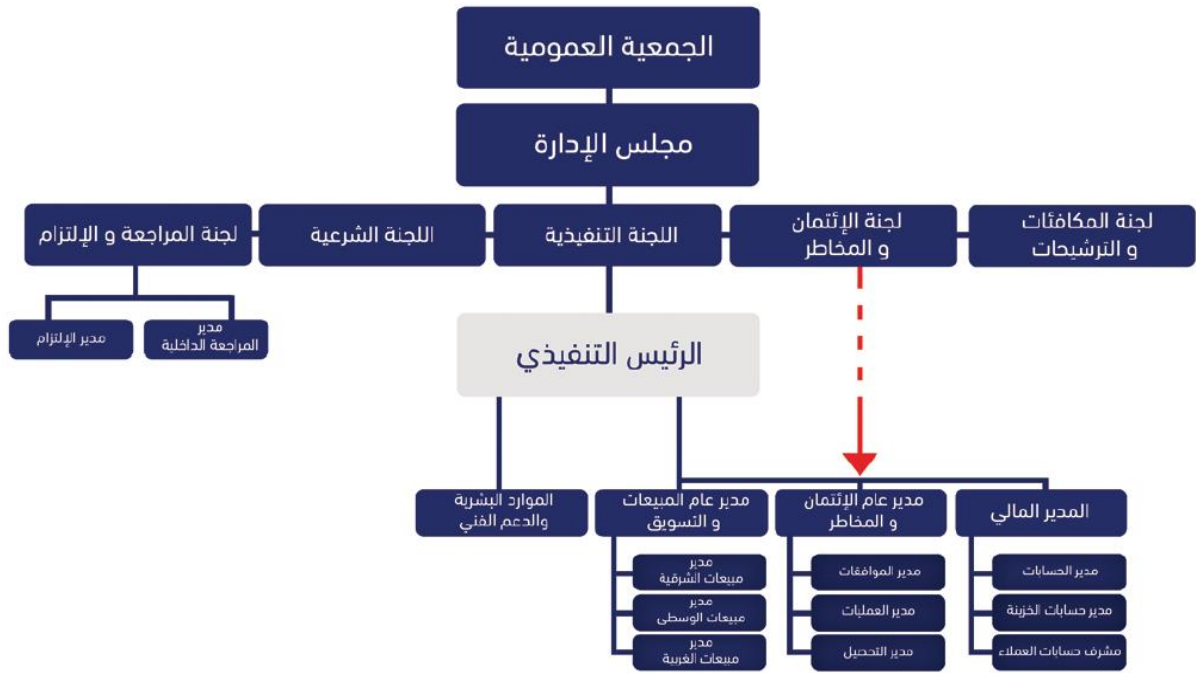
تأسست شركة الجبر للتمويل بتاريخ 2015/01/12. برأس مال مدفوع من قبل المساهمين بالكامل بقيمة 345,000,000 ريال سعودي.

بدأت الشركة نشاطها بتاريخ 2014/11/26 م بالحصول على الرخصة الإبتدائية من مؤسسة النقد العربي السعودي، و الحصول لاحقاً على الرخصة النهائية تاريخ 2015/12/15.

يقع المركز الرئيسي في مدينة الدمام حيث يتركز نشاط الشركة في الإيجار التمويلي و تمويل نشاط المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

بدأت الشركة باعتمادها الكلي في تمويل السيارات على المورد الرئيسي كيا إلى منتصف عام 2016 حيث بدأت الشركة بعد الموافقة من مجلس الإدارة بتوقيع عقود مع موزعين السيارات الأخرى في مختلف أنحاء المملكة لزيادة حصتها السوقية، و تسعى الشركة في التوسع في هذا المجال.

الهيكل العام للشركة:



استراتيجية الشركة:

• البعد المالي:

تهدف الإستراتيجية التي أطلقتها شركة الجبر للتمويل إلى مضاعفة أرباحها لتصل إلى 120 مليون بنهاية عام 2019. و أيضاً تحقيق 17% عائد على حقوق المساهمين بنهاية 2019 و الوصول الى 22% عائد على الإستثمار.

• العمليات الداخلية:

تهدف الإستراتيجية إلى تطوير عملية التحصيل لتبقى المتأخرات أقل من 1.5% من المحفظة. كما تسعى لتحسين وقت تسليم السيارات للعملاء لتصل إلى 48 ساعة من إكمال المستندات. كما تهدف استراتيجيتنا لتحسين العائد على كل موظف ليصل إلى 800,000 ريال.

• عملنا أولاً:

تحرص شركة الجبر للتمويل على زيادة رضا العملاء لتصل إلى 95% بنهاية عام 2019، كما تهدف الإستراتيجية لتقديم جميع الخدمات إلكترونياً للعملاء 2019 و زيادة جودة الخدمات لتخطي توقعات العملاء.

• التطوير والتعليم:

تلتزم شركة الجبر للتمويل بمواصلة مسيرة النمو والتطوير حيث تحرص على إلحاق الموظفين بـ 2400 ساعة تدريب بنهاية عام 2019 وإلحاق الموظفين للحصول على شهادات ودورات إلكترونية.

التوزيع الجغرافي:



الأنشطة

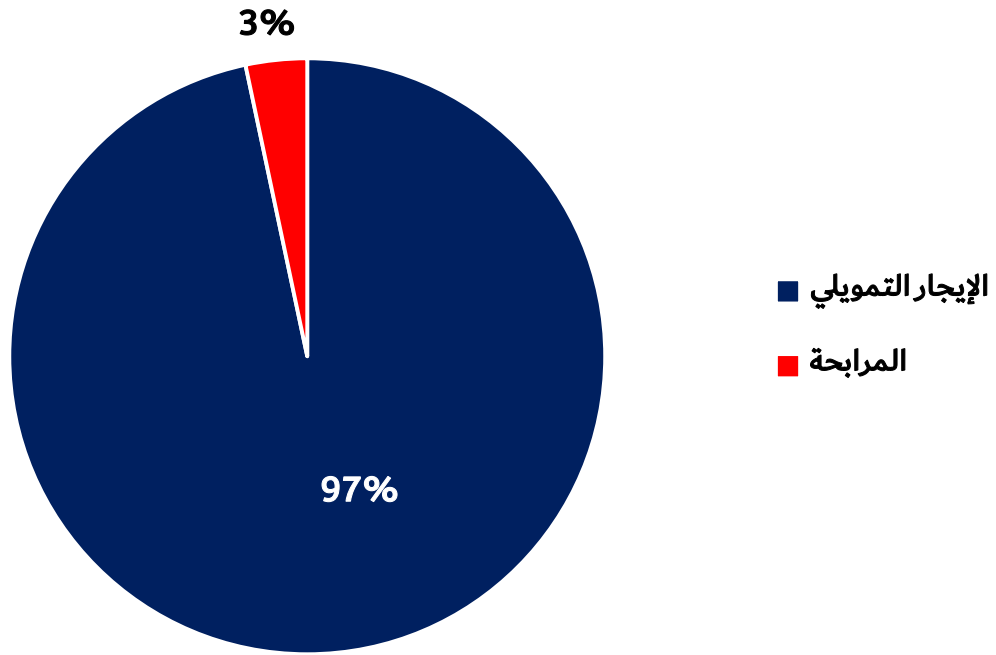
للشركة:

الرئيسي
الجبر

للتمويل هو تمويل السيارات الجديدة و المستعملة حيث يسعى فريق عمل الشركة المكون من مجموعة مؤهلة بأعلى درجات المهنية والتأهيل لتقديم أعلى المعايير الإدارية، حيث تقوم الشركة بتقديم أنشطة التمويل الرئيسية التالية:

- الإيجار التمويلي.
- تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة.

الرئيسية
إن النشاط
لشركة



المنتج	الربع الرابع	النسبة
الإيجار التمويلي	671,022,611	97%
المربحة	23,089,612	3%
الإجمالي	694,112,223	100%

قطاعات التمويل:

تقوم الشركة بتمويل السيارات الجديدة و المستعملة لقطاعين:

- **قطاع الأفراد:** الشركة تركز النمو في هذا القطاع لما له أثر إيجابي في تخفيض المتأخرات بشكل عام في المحفظة و توزيع المخاطر بشكل أكبر مما يؤدي اتباعاً إلى تقليل المخاطر المحتملة. فأصبحت الشركة شركة التمويل ذات الحصة السوقية الأكبر لدى شركة الجبر كيا بالمقارنة مع البنوك التجارية و شركات التمويل الأخرى. وانطلاقاً من هذه الاستراتيجية قامت الشركة بالتوقيع مع موزعين و شركات سيارات بهدف زيادة حصتها السوقية في هذا القطاع.
- **قطاع الشركات:** تحفظت الشركة خلال هذا العام من النمو في قطاع الشركات بشكل أكبر لسبب التغيرات

الاقتصادية في السوق.

ومع الاستمرار في دراسة سلوك العملاء في القطاعين لا زال قطاع الأفراد ذو متأخرات و مخاطر متدنية مما يؤكد نجاح استراتيجية الشركة وما اتخذته في هذا الاتجاه.

مجلس الإدارة وتكوينه ووظائفه:

يتألف مجلس الإدارة من تسعة أعضاء و هم ملاك الشركة. يجتمع مجلس الإدارة أربع اجتماعات في العام أي كل ثلاث أشهر أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

الاسم	المنصب
ماهر عبداللطيف الجبر	رئيس مجلس الإدارة
عبدالله عبداللطيف الجبر	عضو مجلس الإدارة
عادل عبدالغني الجبر	عضو مجلس الإدارة
محمد ابراهيم الجبر	عضو مجلس الإدارة
عبدالغني عبدالرحمن الجبر	عضو مجلس الإدارة
سلمان ماهر الجبر	عضو مجلس الإدارة
فهد عبدالغني الجبر	عضو مجلس الإدارة
عمر محمد الجبر	عضو مجلس الإدارة
عبدالسلام محمد الجبر	عضو مجلس الإدارة

و يجمع نصاب اجتماع مجلس الإدارة اذا حضره 50% من الأعضاء أي ما يعادل 5 أعضاء على الأقل بما فيهم الرئيس، و يتم تثبيت قرارات المجلس و مداولاته في محاضر يوقعها رئيس مجلس الإدارة و أعضائها، و تقع مسؤولية تدوين محاضر الاجتماع على أمين عام مجلس الإدارة.

المهام والمسؤوليات الرئيسية:

يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن وضع الإستراتيجية الكاملة للشركة وتوجيه أهداف و استراتيجية الشركة. ولذلك

فإن مجلس الإدارة يكون مسؤولاً عن وضع أهداف الأداء واتخاذ القرارات التي تؤثر على النفقات الرأسمالية الكبيرة، وعمليات الاستحواذ والشراء والبيع والتصفية والإشراف على تنفيذ القرارات، كما يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن مراقبة الأهداف المالية للشركة والتحقق من أن الأداء يسير وفق الخطط الاستراتيجية والتشغيلية والتجارية المتفق عليها مسبقاً.

تشمل مهام مجلس الإدارة أيضاً الموائمة والإشراف على الهيكل التنظيمي لوحدة العمل المختلفة والدرجات الوظيفية ونظام الأجور للشركة والإشراف على خطط الإحلال.

مكافآت اعضاء المجلس:

تقديرًا للجهود والاستشارات المبذولة التي ساهمت في رفع اداء العمل وأرباح الشركة فقد تم تخصيص مبلغ (35 ألف ريال) مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة.

اجتماعات مجلس الإدارة لعام 2017:

الإسم	عدد الاجتماعات	الحضور	الإعذار	معدل الحضور	24 يناير	25 اويل	13 أغسطس	24 أكتوبر
ماهر عبداللطيف الجبر (رئيس المجلس)	4	4	0	100%	✓	✓	✓	✓
عبدالله عبداللطيف الجبر	4	1	3	25%	✓	-	-	-
عادل عبدالعزیز الجبر	4	4	0	100%	✓	✓	✓	✓
محمد ابراهيم الجبر	4	4	0	100%	✓	✓	✓	✓
عبدالعزیز عبدالحسن الجبر	4	4	0	100%	✓	✓	✓	✓
سلمان ماهر الجبر	4	4	0	100%	✓	✓	✓	✓
فهد عبدالعزیز الجبر	4	1	3	25%	✓	-	-	-
عمر محمد الجبر	4	1	3	25%	✓	-	-	-
عبدالسلام محمد الجبر	4	3	1	75%	✓	✓	✓	-

اللجان التابعة لمجلس الإدارة:

● اللجنة التنفيذية:

تشكل اللجنة التنفيذية من ثلاث أعضاء وهم رئيس مجلس الإدارة و الرئيس التنفيذي للشركة و المدير المالي، وتجتمع اللجنة أربع مرات في العام أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك. كما يجوز إلغاء

الاجتماع إذا لم تكن هناك حاجة له. وتثبت قرارات اللجنة ومداولاتها في محاضر يوقعها رئيس وأعضاء اللجنة، وتقع مسؤولية تدوين محاضر اجتماعات اللجنة على أمين سر اللجنة.

المهام والمسؤوليات الرئيسية:

الغرض الرئيسي من اللجنة التنفيذية هو مساعدة مجلس الإدارة على إدارة عمليات الشركة والإشراف عليها واتخاذ قرارات سريعة بشأن القضايا الملحة المتعلقة بأعمال الشركة.

اجتماعات اللجنة التنفيذية لعام 2017:

الإسم	عدد الاجتماعات	الحضور	الإعتذار	معدل الحضور	12 يناير	23 أبريل	12 أكتوبر
ماهر عبداللطيف الجوي (رئيس المجلس)	3	3	0	100%	✓	✓	✓
زيد عبدالله اليعيش	3	3	0	100%	✓	✓	✓
أحمد درويش	3	3	0	100%	✓	✓	✓

• لجنة الائتمان و المخاطر

تتألف لجنة الائتمان و المخاطر من ثلاث اعضاء و تجتمع 4 مرات في العام أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وتثبت قرارات اللجنة ومداولاتها في محاضر يوقعها رئيس وأعضاء اللجنة، وتقع مسؤولية تدوين محاضر اجتماعات اللجنة على أمين سر اللجنة.

المهام والمسؤوليات الرئيسية:

الهدف من إنشاء لجنة المخاطر هو مراقبة إدارة المخاطر بالشركة لضمان وعي وإدراك الإدارة للمخاطر الكبيرة التي قد تتعرض لها الشركة، والتأكد من وجود السياسات والإجراءات القادرة على إدارة هذه المخاطر وعملياتها، وذلك ضمن حدود الصلاحيات التي يحددها مجلس الإدارة . وتقوم اللجنة بمراجعة الإجراءات التي تم اتخاذها لضمان وجود هيكل تنظيمي متكامل لإدارة المخاطر.

اجتماعات لجنة الائتمان والمخاطر لعام 2017:

الإسم	عدد الاجتماعات	الحضور	الإعتذار	معدل الحضور	17 أبريل	23 يوليو	16 أكتوبر
عادل الجوي (رئيس اللجنة)	3	3	0	100%	✓	✓	✓
بدر العبد الوهاب	3	3	0	100%	✓	✓	✓
محمد الشايع	3	3	0	100%	✓	✓	✓

• اللجنة الشرعية

تألف اللجنة الشرعية من ثلاث أعضاء و تجتمع مرتان في العام أو كلما دعت الحاجة لذلك، وتثبت قرارات اللجنة ومداولاتها في محاضر يوقعها رئيس وأعضاء اللجنة، وتقع مسؤولية تدوين محاضر اجتماعات اللجنة على أمين سر اللجنة.

المهام والمسؤوليات الرئيسية:

تقوم اللجنة الشرعية بتقديم الاستشارات الشرعية وتطوير المنتجات والخدمات الإسلامية المبتكرة وضمان الرقابة الداخلية اللازمة للالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية في كافة أعمال الشركة.

اجتماعات اللجنة الشرعية لعام 2017:

الإسم	عدد الاجتماعات	الحضور	الإعتذار	معدل الحضور	14 فبراير
د. عبدالله السلطان (رئيس اللجنة)	1	1	0	100%	✓
د. أحمد الشعبي	1	1	0	100%	✓
د. يوسف الجبر	1	0	1	0%	-

• لجنة الترشيحات والمكافآت:

تتألف لجنة الترشيحات والمكافآت من ثلاث أعضاء و تجتمع مرة واحدة كل بداية عام أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وتثبت قرارات اللجنة ومداولاتها في محاضر يوقعها رئيس وأعضاء اللجنة، وتقع مسؤولية تدوين محاضر اجتماعات اللجنة على أمين سر اللجنة.

المهام والمسؤوليات الرئيسية:

- ترفع اللجنة التوصية لمجلس الإدارة بالترشيح لعضوية المجلس وفقاً للسياسات والمعايير المعتمدة.
- المراجعة السنوية للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة وإعداد وصف للقدرات والمؤهلات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة.
- التأكد من الحصول على عدم ممانعة مؤسسة النقد على الأشخاص المرشحين للعضوية بعد موافقة المجلس عليهم.
- مراجعة هيكل مجلس الإدارة ورفع التوصيات بشأن التغييرات التي يمكن إجراؤها به.
- تحديد جوانب الضعف والقوة في مجلس الإدارة واقتراح معالجتها بما يتفق مع مصلحة الشركة.
- وضع سياسات واضحة لتعويضات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين باستخدام معايير ترتبط بالأداء.
- التوصية إلى المجلس فيما يخص المرشحين لعضوية اللجان المختلفة المنبثقة عن المجلس، أخذاً في الاعتبار المؤهلات اللازمة لعضوية كل لجنة وخصوصاً لجنة المراجعة التي ينبغي أن يكون أحد أعضائها مختصاً بالشؤون المالية والمحاسبية.

اجتماعات لجنة الترشيحات والمكافآت لعام 2017:

الإسم	عدد الاجتماعات	الحضور	الإعذار	معدل الحضور	11 يناير 7 ديسمبر
وليد الأحمدي (رئيس اللجنة)	2	2	0	100%	√
نايف اللحام	2	2	0	100%	√
عبدالله الزهواني	2	2	0	100%	√

• لجنة المراجعة والالتزام:

تتألف لجنة المراجعة و الالتزام من ثلاث أعضاء من ضمنهم رئيس اللجنة، و تجتمع 4 مرات في العام. وتثبت قرارات اللجنة ومداولاتها في محاضر يوقعها رئيس وأعضاء اللجنة، وتقع مسؤولية تدوين محاضر اجتماعات اللجنة على أمين سر اللجنة.

المهام والمسؤوليات الرئيسية:

تكون اللجنة مسؤولة أمام مجلس الإدارة وتساعد على القيام بمسؤولياته كما يلي:

- ضمان وضع نظام فعال للرقابة الداخلية والالتزام.
- تحقيق الالتزام فيما يتعلق بتقديم التقارير المالية الخارجية، بما في ذلك الالتزامات المنصوص عليها في القوانين واللوائح المعمول بها.

وتشمل الأهداف الرئيسية للجنة المراجعة القيام بمسؤوليات الإشراف والمراقبة للمهام التالية:

- صحة التقارير المالية.
- التأكد من امتلاك المراجعين الداخليين والخارجيين للمؤهلات المطلوبة والاستقلالية والإشراف على أدائهم.
- التزام الشركة بجميع المتطلبات القانونية والتنظيمية والمعايير الأخلاقية.
- أداء المراجعة الداخلية والالتزام ومكافحة غسل الأموال ومكافحة الجرائم المالية بما يتوافق مع المعايير التي تنص عليها قوانين مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما).

اجتماعات لجنة المراجعة والالتزام لعام 2017:

الإسم	عدد الاجتماعات	الحضور	الإعذار	معدل الحضور	22 يناير 23 أبريل 18 أكتوبر
عادل الجوي (رئيس اللجنة)	3	3	0	100%	√
عبدالمعز آل طلحة	3	3	0	100%	√
محمد صالح الجبر	3	3	0	100%	√

المخاطر و استمرارية الأعمال:

تنقسم المخاطر في شركة الجبر للتمويل إلى ستة أنواع وقامت الشركة بتصنيف كل نوع على حدة لوضع السياسات و الطرق المتبعة و النظم التحليلية لإدارتها.

- مخاطر السيولة:

قامت شركة الجبر للتمويل بأخذ تسهيلات مالية من أحد البنوك المحلية مما ساهم في زيادة سيولة الشركة وقدرتها في مواجهة الإلتزامات المالية. كما أنه لدى شركة الجبر للتمويل وديعة إسلامية بمبلغ مالي يساعدها على الحفاظ على سيولتها.

كما ترى إدارة الرقابة أن شركة الجبر للتمويل بوضع سيولة جيد، علماً بأن لديها موافقة مبدئية بمبلغ تمويل من بنكين محليين لمواجهة النمو المتوقع في التمويل.

- المخاطر التشغيلية:

تسعى شركة الجبر للتمويل لمعالجة حسابات العملاء ومعاملات الشركة اليومية بشكل صحيح، بالإضافة إلى أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي مع مراقبة سلوك الموظفين فيما يخص عمليات الإحتيال الداخلي كالإختلاس المالي، والتعمد في إعداد تقارير خاطئة عن أوضاع الشركة، أو إساءة استخدام بيانات العملاء السرية، والرشاوي.

ولا تزال هناك مخاطر تشغيلية لدى الشركة بسبب شغل الوظائف المهمة فيها، حيث لم يعين حتى الآن مدير لإدارة التدقيق الداخلي، وتسعى شركة الجبر للتمويل العمل على شغل هذه الوظيفة بأسرع وقت.

- مخاطر السمعة:

تستمر الشركة لعكس صورة ايجابية عنها وعن ادائها وعلاقاتها مع عملائها والجهات الأخرى للتقليل من الخسائر التي قد تنتج سواء للعملاء أو الأموال. وذلك من خلال التزام الشركة إدارياً بالأنظمة والقوانين، و تقديم خدمات ذات جودة عالية تتناسب مع متطلبات العملاء، بالإضافة إلى المشاركات المجتمعية حيث تسعى شركة الجبر للتمويل أن تكون عضواً أساسياً في تنمية المجتمع.

إلا أن شركة الجبر للتمويل ينقصها عدد من موظفي خدمة العملاء، فقامت إدارة التقنية بالعمل على نظام الرد الآلي التفاعلي (IVR) لتقديم الخدمة بشكل أفضل والاستجابة لاحتياجات العملاء بشكل أسرع.

- مخاطر السوق:

نظراً للمتغيرات و التقلبات التي تحدث في الأسواق وانكماش طلبات التمويل بسبب الوضع الاقتصادي، تواجه الشركة خسائر فادحة بالأخص إذا كانت تلك التقلبات غير مخطط لها و قد تؤدي إلى عدم السيطرة عليها في حالة حدوثها.

تسعى شركة الجبر للتمويل لإدراك المخاطر المحتملة والناجمة عن التقلبات في أسعار الفائدة والسلع أو دخول منافسين جدد أو حدة المنافسة بين الشركات و المؤسسات، لذلك قامت بعمل إتفاقيات مع الموردين بالالتزام بنسب سعر معينة وذلك لمواجهة أي تقلبات قد تحدث في السوق، بالإضافة إلى الإحتفاظ بنسب سيولة معينة لمواجهة مخاطر السوق و المحافظة على تلك النسب و مراقبتها، و دراسة نسب الربحية للمنتجات و تقييمها بشكل دوري.

ومن أبرز التغيرات التي حدثت خلال الفترة السابقة هي خروج العمالة بسبب ارتفاع الرسوم، كذلك تطبيق ضريبة القيمة المضافة ودخول منافسين جدد، مما أدى للضغط على الأسعار بشكل كبير.

- مخاطر عدم الإلتزام:

تعمل إدارة الشركة على اعتماد سياسة إلتزام واضحة مع وضع سياسة واضحة لمواجهة مخاطر عدم الإلتزام. مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة الشرح و الإيضاح لجميع موظفين الشركة وبلا إستثناء عن أنظمة الإلتزام و المعايير و التذكير بها دائماً.

كما توجد مخاطر بسبب عدم التزام الشركة بلائحة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، والملاحظات التي تم اكتشافها من خلال زيارة فرق التفتيش وجاري العمل عليها مع مكتب التدقيق الخارجي (PWC) لتحسين هذه الملاحظات وتفعيلها.

- المخاطر القانونية:

حرصت شركة الجبر للتمويل على وجود قسم مختص بالشؤون القانونية يقوم بوضع القوانين و الأنظمة للشركة وللدفاع عنها ضد أي أطراف أخرى للحد من المخاطر القانونية مع التدريب المستمر لموظفين الشركة على القوانين و اللوائح المعمول بها بالمملكة و إجراءات و أنظمة الشركة، بالإضافة إلى التأكد من إعتناء ومراجعة عقود الشركة مع العملاء و الموردين و الغير بشكل عام من قبل الإدارة القانونية أو محامي الشركة.

والجدير بالذكر، أن شركة الجبر للتمويل لا توجد لديها أي مخاطر قانونية فهي تعمل على الاجراءات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التمويل ولم تكن هناك أي قضايا خلال السنوات السابقة.

 القوائم المالية:

تقرير فحص مراجع الحسابات



اليسام و شركاه
المحاسبون المتحالفون

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى السادة مساهمي/ شركة الجبر للتمويل
(شركة مساهمة سعودية مقفلة)
الدمام - المملكة العربية السعودية

تقرير عن مراجعة القوائم المالية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة الجبر للتمويل، شركة مساهمة سعودية مقفلة - ("الشركة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، وقوائم الدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى من (١) إلى (٢٧).

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بعدل من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي ("ساما") بشأن المحاسبة عن الزكاة وضريبة الدخل.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم "مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية" في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها العادل، وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي ("ساما") بشأن المحاسبة عن الزكاة وضريبة الدخل وأحكام نظام الشركات ونظام الشركة الأساسي ذات العلاقة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ. وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم مدى قدرة الشركة على البقاء كشركة مستمرة وعن الإفصاح، بحسب مقتضى الحال، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار واقعي بخلاف ذلك.

إن المكلفون بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في الشركة.

المدينة المنورة
هاتف: ٥٢٣٣ ١٢ ٦٥٢ ٩٦٦
فاكس: ٢٨٩٤ ١٢ ٦٥٢ ٩٦٦
ص. ب ١٥٦٥١ جدة ٢١٤٥٤

بريدة
هاتف: ٥٢٣٣ ١١ ٢٠٦ ٩٦٦
فاكس: ٥٤٤٤ ١١ ٢٠٦ ٩٦٦
ص. ب ٦٩٦٥٨ الرياض ١١٥٥٧

الخبر
هاتف: ٣٣٧٨ ١٢ ٨٩٣ ٩٦٦
فاكس: ٣٣٤٩ ١٢ ٨٩٣ ٩٦٦
ص. ب ٤٣٦٦ الخبر ٣١٩٥٢

جدة
هاتف: ٥٢٣٣ ١٢ ٦٥٢ ٩٦٦
فاكس: ٢٨٩٤ ١٢ ٦٥٢ ٩٦٦
ص. ب ١٥٦٥١ جدة ٢١٤٥٤

الرياض
هاتف: ٥٢٣٣ ١١ ٢٠٦ ٩٦٦
فاكس: ٥٤٤٤ ١١ ٢٠٦ ٩٦٦
ص. ب ٦٩٦٥٨ الرياض ١١٥٥٧

Info.sa@pkf.com

شركة اليسام وشركاه (المحاسبون المتحالفون) شركة مهنية ترخيص رقم ٥٠٢/١١/٢٢٢ هي شركة عضو في مجموعة PKF الدولية المحدودة وهي مجموعة شركات مستقلة قانونياً عن بعضها البعض ولا تقبل أي مسؤولية أو تبعية الإجراءات أو الإمتناع عنها من جانب أي شركة أخرى عضو بالمجموعة .

تقرير مراجع الحسابات المستقل (تتمة)

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراجع الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوي عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن خطأ جوهري عند وجوده. تنشأ التحريفات عن الغش أو الخطأ وتُعد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان يتوقع بشكل معقول بأنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية. وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما قمنا بـ:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لأن تكون أساساً لإبداء رأينا. يُعد خطر عدم اكتشاف أي خطأ جوهري ناتج عن الغش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطى أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
 - الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بالشركة.
 - تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
 - استنتاج مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبية، وإستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول مقدرة الشركة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. إذا ما استنتجنا وجود عدم تأكيد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، وإذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، نقوم بتعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الشركة عن الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
 - تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية تظهر المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية اكتشفناها خلال المراجعة.

التقرير عن المتطلبات التنظيمية والقانونية الأخرى

بناءً على المعلومات الواردة إلينا، لم يرد إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد بأن الشركة لم تلتزم، من جميع الجوانب الجوهرية، بأحكام نظام الشركات أو أحكام نظام الشركة الأساسي بما يؤثر على أعداد وعرض القوائم المالية.

PKF البسام وشركاه
المحاسبون المتحالفون



إبراهيم أحمد البسام
محاسب قانوني - ترخيص رقم (٣٣٧)

الخبر في ٤ مارس ٢٠١٨م

الرياض ١٦ جمادى الآخر ١٤٣٩ هـ
هاتف: +٩٦٦ ١١ ٢٠٦ ٥٣٣٢
فاكس: +٩٦٦ ١١ ٢٠٦ ٥٤٤٤
ص. ب ٦٩٦٥٨ الرياض ١١٥٥٧

المدينة المنورة
هاتف: +٩٦٦ ١٢ ٦٥٢ ٥٣٣٢
فاكس: +٩٦٦ ١٢ ٦٥٢ ٢٨٩٤
ص. ب ١٥٦٥١ جدة ٢١٤٥٤

بريدة
هاتف: +٩٦٦ ١١ ٢٠٦ ٥٣٣٢
فاكس: +٩٦٦ ١١ ٢٠٦ ٥٤٤٤
ص. ب ٦٩٦٥٨ الرياض ١١٥٥٧

الخبر
هاتف: +٩٦٦ ١٢ ٨٩٢ ٣٢٧٨
فاكس: +٩٦٦ ١٢ ٨٩٢ ٣٢٤٩
ص. ب ٤٦٣٦ الخبر ٣١٩٥٢

هاتف: +٩٦٦ ١٢ ٦٥٢ ٥٣٣٢
فاكس: +٩٦٦ ١٢ ٦٥٢ ٢٨٩٤
ص. ب ١٥٦٥١ جدة ٢١٤٥٤

Info.sa@pkf.com

قائمة المركز المالي:

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016	ايضاح	
(بالريالات السعودية)			
			الموجودات
			موجودات متداولة
37,646,137	19,592,694	4	نقد وما في حكمه
181,240,909	133,199,534	5	الإستثمار فى عقود تمويلية، صافى – الجزء المتداول
1,780,777	419,346	6	موجودات تم استعادتها بغرض البيع
2,448,045	1,818,616	7	مدفوعات مقدمة وضم مدينة أخرى
354,000		8	مطلوب من جهات ذات علاقة
223,469,868	155,030,190		مجموع الموجودات المتداولة
			موجودات غير متداولة
5,416,895	4,923,303	9	ممتلكات ومعدات. صافي
892,850	-	10	استثمارات - متاحة للبيع
493,686,794	331,990,989	5	الإستثمار فى عقود تمويلية ، صافى – الجزء غير المتداول
499,996,539	336,914,292		مجموع الموجودات الغير المتداولة
723,466,407	491,944,482		إجمالي الموجودات
			المطلوبات وحقوق المساهمين
			مطلوبات متداولة
50,000,000	-	11	الجزء المتداول من قرض البنك العربي
129,011,111	106,016,517	12	مبالغ مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى
1,451,686	1,682,602	13	الزكاة
180,462,797	107,699,119		مجموع المطلوبات المتداولة
			مطلوبات غير متداولة
150,000,000	-	11	الجزء الغير متداول من قرض البنك العربي
2,402,976	1,144,088	14	تعويض نهاية الخدمة
152,402,976	1,144,088		مجموع المطلوبات الغير المتداولة
332,865,773	108,843,207		إجمالي المطلوبات
			حقوق المساهمين
345,000,000	345,000,000	15	رأس المال
6,318,392	3,816,924	16	احتياطي نظامي
39,547,566	34,284,351		أرباح مبقاه
(265,324)	-	14	احتياطي الخسائر الإكتوارية عن تعويض نهاية الخدمة
390,600,634	383,101,275		إجمالي حقوق المساهمين
723,466,407	491,944,482		إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين

قائمة الدخل

ايضاح الفترة من ١٢ يناير ٢٠١٥ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (معدلة) 31 ديسمبر 2017			
(بالريالات السعودية)			
ايرادات			
صافي ايراد المبيعات	18	42,806,837	10,685,363
دخل التأجير التمويلي	18	51,730,831	83,153,322
إجمالي الإيرادات		94,537,668	93,838,685
تكاليف التأمين		(14,687,948)	(26,049,861)
المصاريف التمويلية	19	-	(782,993)
مجمّل الربح		79,849,720	67,005,831
مصاريف عمومية وإدارية	20	(23,424,685)	(22,614,323)
مصاريف بيع وتسويق	21	(1,886,340)	(2,272,668)
مخصص خسائر الإئتمان	5	(12,323,024)	(18,067,293)
إيرادات أخرى	22	3,649,587	2,258,935
صافي الربح		45,865,258	26,310,482
ربحية السهم الأساسي والمخفض	23	1.32	0.76
خسائر الدخل الشامل الآخر			
البنود التي لن يتم تصنيفها الى الربح والخسارة			
احتياطي الخسائر الإكتوارية عن تعويض نهاية الخدمة	14		(265,324)
مجموع خسائر الدخل الشامل للسنة			(265,324)
اجمالي الدخل الشامل للسنة		45,865,258	26,045,158

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين

الإجمالي	احتياطي الخسائر الإكتوارية عن تعويض نهاية الخدمة	أرباح مبقاه	الاحتياطي النظامي	دفعات تحت حساب زيادة رأس المال	رأس المال	
(بالريالات السعودية)						
344,932,031	-	(67,969)	-	344,900,006	99,994	الرصيد في 12 يناير 2015
-	-		-	(344,900,006)	344,900,006	مدفوعات لزيادة رأس المال
38,169,244	-	38,169,244	-	-	-	صافي ربح الفترة
7,696,014	-	7,696,014	-	-	-	تسويات على السنة السابقة (إيضاح ٢)
45,865,258		45,865,258	-	-	-	اجمالي الدخل الشامل للفترة (معدلة)
(7,696,014)		(7,696,014)	-	-	-	الزكاة المحملة على الفترة
38,169,244		38,169,244	-	-	-	صافي الربح بعد الزكاة
-		(3,816,924)	3,816,924	-	-	المحول الإحتياطي النظامي
383,101,275	-	34,284,351	3,816,924	-	345,000,000	الرصيد في 31 ديسمبر 2016
383,101,275	-	34,284,351	3,816,924	-	345,000,000	الرصيد في 1 يناير 2017
26,310,482	-	26,310,482	-	-	-	صافي ربح السنة
(265,324)	(265,324)	-	-	-	-	الدخل الشامل الآخر للسنة
26,045,158	(265,324)	26,310,482	-	-	-	اجمالي الدخل الشامل للسنة
(1,295,799)	-	(1,295,799)	-	-	-	الزكاة المحملة على السنة
24,749,359	(265,324)	25,014,683	-	-	-	صافي الربح بعد الزكاة
-	-	(2,501,468)	2,501,468	-	-	المحول الى الاحتياطي النظامي
17,250,000	-	17,250,000	-	-	-	توزيعات ارباح
390,600,634	(265,324)	39,547,566	4,586,525	-	345,000,000	الرصيد في 31 ديسمبر 2017

قائمة التدفقات النقدية

من 12 يناير 2015 إلى 31 ديسمبر 2016 31 ديسمبر 2017 (بالريالات السعودية)		
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
26,310,482	45,865,258	صافي الدخل للسنة/ الفترة
		التعديلات على:
2,417,524	1,537,656	الإستهلاك
1,172,563	692,591	مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
18,067,293	12,323,024	مخصص خسائر الائتمان
		التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
(227,804,473)	(477,513,547)	الاستثمار في عقود التأجير التمويل، صافي
(629,429)	(167,505)	مدفوعات مقدمة وضم مدينة أخرى
(1,207,888)	(419,346)	موجودات تم استعادتها بغرض البيع
(354,000)	-	مستحق من جهات ذات علاقة
22,994,594	104,737,774	مبالغ مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى
(159,033,334)	(312,944,095)	النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية
(1,526,715)	(6,013,412)	الزكاة المسددة خلال السنة / الفترة
(178,999)	(88,834)	تعويض نهاية الخدمة المسددة
(160,739,048)	(319,046,341)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
(892,850)	-	استثمارات متاحة للبيع
(3,064,659)	(6,460,959)	مشتريات ممتلكات ومعدات
(3,957,509)	(6,460,959.00)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
200,000,000	-	متحصلات من قروض
(17,250,000)	-	توزيعات أرباح مدفوعة خلال السنة
182,750,000		النقد المستخدم لأنشطة التمويل
18,053,443	(325,507,300)	صافي التغير في النقدي وما في حكمها
19,592,694		النقدية وما في حكمها في بداية السنة / الفترة
	345,099,994	المحول من شركة الجبر للتقسيط
37,646,137	19,592,694	رصيد نقد وما في حكمه. 31 ديسمبر
		المعاملات غير النقدية:
265,324	-	احتياطي الخسائر الإكتوارية عن تعويض نهاية الخدمة
153,543	-	المحول من الممتلكات والمعدات الى موجودات تم استعادتها بغرض البيع

إيضاحات حول القوائم المالية

1. التنظيم والنشاط

شركة الجبر للتمويل (" الشركة ") هي شركة مساهمة سعودية مقفلة مسجلة في المملكة العربية السعودية بموجب السجل التجاري رقم 2050097254 الصادر بمدينة الدمام بتاريخ 21 ربيع الأول 1436 (12 يناير 2015).

بناءً على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) بخطابها رقم 351000150191 وتاريخ 18 ذو الحجة 1435 هـ الموافق (12 أكتوبر 2014) وصدور القرار الوزاري رقم 394/ق وتاريخ 21 ربيع الأول 1436 هـ الموافق 12 يناير 2015 بالموافقة على تحويل شركة الجبر للتقسيط من شركة ذات مسؤولية محدودة الى شركة مساهمة مقفلة وتعديل اسمها لتصبح شركة الجبر للتمويل مع الإحتفاظ بنفس رقم السجل التجاري للشركة قبل التحويل.

يتمثل النشاط الرئيسي في الإيجار التمويلي وتمويل نشاط المنشآت الصغيرة والمتوسطة بموجب الترخيص الممنوح لها من مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) رقم 42/أش/201512 بتاريخ 3 ربيع الأول 1437 هـ الموافق 14 ديسمبر 2015.

يقع المكتب الرئيسي للشركة على العنوان التالي:

شركة الجبر للتمويل
الدمام، المملكة العربية السعودية

2. السياسات المحاسبية الهامة

بيان الالتزام

أعدت القوائم المالية المرفقة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي ("ساما") بشأن المحاسبة عن الزكاة وضريبة الدخل.

بدأت وزارة التجارة والاستثمار العمل بنظام الشركات الجديد اعتباراً من 25 رجب 1437 هـ (الموافق 2 مايو 2016م) - تاريخ التطبيق، ليحل محل نظام الشركات القديم الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/6 بتاريخ 22 ربيع الأول 1385 هـ ، وعليه فإن على الشركات القائمة كما بتاريخ تطبيق النظام إجراء كافة التعديلات اللازمة على نظامها الأساسي لتتوافق مع متطلبات أحكام نظام الشركات الجديد خلال فترة مدتها سنة واحدة من تاريخ تطبيق نظام الشركات الجديد.

تعمل ادارة الشركة على إجراء التعديلات اللازمة على النظام الأساسي للشركة وفقاً لمقتضى النظام الجديد.

أساس القياس

تم إعداد هذه القوائم المالية علي أساس مبدأ الإستمرارية بالتكلفة التاريخية.

عملة العرض والنشاط

تم عرض القوائم المالية بالريال السعودي والذي يمثل عملة النشاط والعرض للشركة. تم تقريب جميع المبالغ المالية لأقرب ريال سعودي، مالم يذكر غير ذلك.

الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية المعتمدة أن تقوم الإدارة بإستخدام أحكام وتقديرات وإفتراضات تؤثر في تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المشمولة في التقرير للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف. إن التقديرات والإفتراضات المتعلقة بها بناء على الخبرة السابقة والعوامل الأخرى التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والنتيجة التي تعتبر أساساً في وضع الأحكام حول القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات التي ليست بادية للعيان من مصادر أخرى. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

يتم مراجعة التقديرات والإفتراضات الأساسية على أساس مستمر. يتم اثبات مراجعة التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها اجراء التعديلات في حال كانت تؤثر على تلك الفترة، أو في فترة المراجعة والفترات اللاحقة في حال كانت المراجعة تؤثر على كلا الفترتين الحالية والمستقبلية.

عند تطبيق السياسات المحاسبية للشركة، قامت الإدارة بعمل التقديرات والأحكام التالية والتي تعتبر هامة للقوائم المالية.

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة الشركة بعمل تقييم لمدى قدرة الشركة على الإستمرار في القيام بأعمالها. والشركة على قناعة بأنها تملك الموارد الكفيلة للاستمرار في أعمالها على مدى المستقبل المنظور. كما أنه، ليس لدى الإدارة حالة من عدم اليقين قد تلقي بظلال من الشك حول قدرة الشركة على مواصلة أعمالها. وعليه فقد تم إعداد القوائم المالية وفق مبدأ الإستمرارية.

التقييم الاكتواري لالتزامات مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يتم تحديد تكلفة مكافأة نهاية الخدمة ("مكافأة الموظفين") بموجب برنامج المكافآت المحددة غير الممولة التي يتم تحديدها بإستعمال التقييم الاكتواري. يشمل التقييم الاكتواري إعداد العديد من الإفتراضات التي قد تختلف عن التطورات الفعلية في المستقبل. وتشمل هذه الافتراضات تحديد معدل الخصم، والزيادات المستقبلية في الرواتب، ونسبة الوفيات ومعدل دوران الموظفين. ونظراً لتعقيد التقييم وطبيعته طويلة الأجل فإن إلتزام المكافأة المحددة غير الممولة شديد الحساسية للتغيرات في هذه الافتراضات. تتم مراجعة جميع الافتراضات بشكل سنوي أو أكثر عند اللزوم.

انخفاض قيمة صافي الاستثمار في العقود التمويلية

يتم تقدير المبالغ الممكن تحصيلها من الذمم المدينة من عقود التمويل عندما يصبح من غير المحتمل تحصيل كامل المبلغ. وفي حالة المبالغ الكبيرة في حد ذاتها، يتم تقدير لكل مبلغ على حده، أما المبالغ التي ليست كبيرة في حد ذاتها والتي تجاوزت موعد استحقاقها فيتم تقييمها إجمالياً ويتم تكوين

المخصص لها لطول الفترة التي مضت على موعد استحقاقها وبناء على معدلات الاسترداد التاريخية. يتم تسجيل أي فرق بين المبالغ المحصلة فعلياً في الفترات المستقبلية والمبالغ المتوقع تحصيلها في قائمة الربح أو الخسارة لتلك الفترات.

3. ملخص السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية الهامة المطبقة في إعداد هذه القوائم المالية مبينه أدناه. تم تطبيق هذه السياسات المحاسبية بصورة متسقة علي جميع السنوات المعروضة مالم ينص علي غير ذلك.

التغير في السياسة المحاسبية المتعلقة بإحتساب الزكاة وضريبة الدخل

وفقاً للإطار المحاسبي المشار اليه في الإيضاح رقم (2) (بيان الإلتزام) قامت الشركة بتعديل سياستها المحاسبية المتعلقة بالزكاة وضريبة الدخل وبدأت في تحميلها مباشرة علي الأرباح المبقاه مع الإعتراف بالإلتزام المقابل في قائمة المركز المالي، حيث كان يتم تحميل ضريبة الدخل علي قائمة الربح والخسارة سابقاً مع الإعتراف بالإلتزام المقابل في قائمة المركز المالي، قامت الشركة بإحتساب هذا التغير في السياسة المحاسبية المتعلقة بالزكاة وضريبة الدخل وتم الإفصاح عن آثار التغير أعلاه بالإيضاح رقم (26) حول القوائم المالية.

تعديلات على المعايير الحالية

إن التعديلات التالية على المعايير المشار إليها أدناه، والتي ليس لها أثر جوهري على القوائم المالية للشركة في الفترة الحالية أو الفترات السابقة، لا يتوقع أن يكون لها تأثير جوهري على الفترات المستقبلية:

التعديلات علي معيار المحاسبة الدولي رقم (7) – "الإفصاحات"

إن التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (7) قائمة التدفقات النقدية هي جزء من مبادرة الإفصاح الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وتطلب من المنشأة تقديم إفصاحات تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم التغيرات في الإلتزامات الناشئة عن أنشطة التمويل، بما في ذلك التغيرات الناشئة عن التدفقات النقدية وغير النقدية. عند التطبيق المبدئي للتعديلات، لا يطلب من الشركات تقديم معلومات مقارنة عن الفترات السابقة.

التعديلات علي معيار المحاسبة الدولي رقم (12) – "الإعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة للخسائر غير المحققة"

توضح التعديلات أنه على المنشأة أن تأخذ في الاعتبار ما إذا كان قانون الضرائب يقيد مصادر الأرباح الخاضعة للضريبة والتي يمكن أن تجري عليها خصومات على رد هذا الفرق المؤقت القابل للخصم. وعلاوة على ذلك، تقدم التعديلات توجيهات حول كيفية تحديد المنشأة للأرباح الخاضعة للضريبة في المستقبل وشرح الظروف التي قد يشمل فيها الربح الخاضع للضريبة استرداد بعض الموجودات بأكثر من قيمتها الدفترية. والمنشآت مطالبة بتطبيق التعديلات بأثر رجعي. ومع ذلك، عند التطبيق المبدئي للتعديلات، يمكن الاعتراف بالتغير في حقوق الملكية الافتتاحية لأول فترة مقارنة في الأرباح المبقاة

الاقتتاحية (أو في عنصر آخر من عناصر حقوق الملكية، حسب الحاجة) دون تخصيص التغير بين الأرباح المبقة الاقتتاحية وغيرها من مكونات حقوق الملكية. ويتعين على المنشآت التي تطبق هذا الإعفاء ان تفصح عن ذلك.

الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصا للإستهلاك المتراكم وخسائر الإنخفاض في القيمة، إن وجدت. وتتضمن التكلفة النفقات المرتبطة مباشرة بإقتناء الموجودات.

يتم إدراج التكاليف اللاحقة على القيمة الدفترية للأصل أو احتسابها كأصل مستقل، حسبما يكون ملائماً، إلا عندما يكون من المرجح أن تتدفق إلى المنشأة عوائد اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند ويكون بالإمكان قياس تكلفة البند بشكل موثوق به. تتم رسملة التكاليف المتكبده لاحتلال عنصر من بند الممتلكات والمعدات، والأصل المستبدل يتم استبعاده من الاستخدام. كما يتم تحميل كافة نفقات الإصلاح والصيانة الأخرى على قائمة الربح أو الخسارة خلال الفترة التي يتم تكبدها فيه.

يحمل الاستهلاك بإستخدام طريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر المبين ادناه، بعد الأخذ في الاعتبار القيمة التخريدية.

النسبة

33٪

أجهزة تتبع السيارات

25٪

السيارات

20٪

أثاث، تركيبات ومعدات مكتبية

33٪

كمبيوتر وبرامج

50٪

تحسينات على مباني مستأجرة

- يتم احتساب الاستهلاك على تحسينات المباني المستأجرة على مدى العمر الإنتاجي أو مدة عقد التأجير، أيهما أقل.
- يتم تحميل الاستهلاك للإضافات من الشهر الذي يكون فيه الأصل متاحا للاستخدام. ولا يتم تحميل أي استهلاك في شهر الاستبعاد.
- يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل مباشرة لقيمتها القابلة للإسترداد إذا كانت القيمة الدفترية أكبر من قيمته المقدرة القابلة للإسترداد.
- يتم تحميل الأرباح/ الخسائر من استبعاد الممتلكات والمعدات، إن وجدت، على قائمة الربح والخسارة في الفترة التي نشأت فيها.

- الموجودات التي لها أعمار إنتاجية غير محددة يتم قيدها بتكلفة الإستحواذ ناقصا خسائر الإنخفاض المتراكمة، إن وجدت.
- يتم مراجعة وتعديل القيم التخريدية والأعمار الإنتاجية للموجودات والطرق المستخدمة، عندما يكون ذلك ملائماً، في كل تاريخ قائمة مركز مالي.

الانخفاض في قيمة الموجودات

تقوم الشركة في تاريخ كل قائمة مركز مالي بإجراء مراجعة دورية للقيم الدفترية للموجودات الملموسة للتأكد من وجود أي دليل على وقوع أي خسارة ناتجة عن الإنخفاض في قيمة هذه الموجودات. وفي حالة وجود مثل هذا الدليل، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد لذلك الأصل لتحديد حجم هذه الخسارة. وفي الحالات التي لا يمكن فيها تقدير القيمة القابلة للاسترداد لذلك الأصل، تقوم الشركة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد التي ينتمي إليها ذلك الأصل.

وفي الحالات التي يقدر فيها المبلغ القابل للاسترداد للأصل أو الوحدة المولدة للنقد بأقل من قيمته الدفترية، عندئذ يتم تخفيض القيمة الدفترية لذلك الأصل أو الوحدة المولدة للنقد إلى القيمة القابلة للاسترداد لها، ويتم إثبات خسائر الانخفاض كمصروف فوراً في قائمة الربح أو الخسارة.

وإذا ما تم لاحقاً رد خسارة الانخفاض في القيمة، عندئذ تتم زيادة القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المولدة للنقد إلى القيمة المعدلة القابلة للاسترداد له، على ألا تزيد القيمة الدفترية التي تمت زيادتها عن القيمة الدفترية التي كان من المفترض تحديدها فيما لو لم يتم إثبات خسارة الانخفاض في قيمة ذلك الأصل أو الوحدة المولدة للنقد في السنوات السابقة. يتم إثبات رد خسارة الإنخفاض في القيمة فوراً على قائمة الربح أو الخسارة.

موجودات تم استعادتها بغرض البيع

تقوم الشركة في سياق اعمالها الاعتيادية بشراء بعض المركبات والموجودات الأخرى مقابل تسوية أرصدة عقود التمويل. يتم اعتبار هذه الموجودات كموجودات محتفظ بها بغرض البيع ويتم تسجيلها مبدئياً بالقيمة القابلة للتحصيل لأرصدة عقود التمويل ذات الصلة أو القيمة العادلة الحالية للموجودات ذات الصلة ناقصاً أي تكلفة لبيعها، أيهما أقل.

لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم إعادة تقييم هذه الموجودات المملوكة بصورة دورية وتدرج بقيمتها الدفترية أو صافي القيمة الممكن تحقيقها، أيهما أقل. يتم إدراج أو تحميل إيرادات الإيجار أو الأرباح أو الخسائر المحققة من الاستبعاد والخسائر غير المحققة من التقييم على الدخل / الخسارة الشاملة، إن وجدت.

الأدوات المالية

يتم الإعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية عندما تصبح الشركة طرفاً في الإلتزامات التعاقدية للأداة.

يتم إلغاء إثبات الموجودات المالية عندما تفقد الشركة السيطرة على الحقوق التعاقدية التي تتكون منها الموجودات المالية. يتم إيقاف إثبات المطلوبات المالية بإطفائها عندما يتم الوفاء بالالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاءه.

عند إلغاء الاعتراف بأصل مالي أو التزام مالي، فإنه يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية والمقابل المستلم (الذمم المدينة) أو المدفوع (والمستحق) في قائمة الربح أو الخسارة.

أ- الإثبات والقياس المبدئي

يتم تصنيف الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي، كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، وقروض وذمم مدينة، وموجودات مالية متاحة للبيع أو كمشتقات مصنفة كأدوات تحوط في تحوط فعال عندما يكون ذلك ملائماً. تقوم الإدارة بتحديد تصنيف الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي.

يتم الاعتراف بكافة الموجودات مبدئياً بالقيمة العادلة، في حالة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، زائداً تكاليف المعاملات المرتبطة بالإستحواذ على الموجودات المالية.

مدينو عقود مرابحة

إن المرابحة هي عبارة عن اتفاقية تقوم بموجبها الشركة ببيع أصل للعميل بعد أن تكون الشركة قد قامت بشرائه، وبناء على وعد من نفس العميل بشراء هذا الأصل من الشركة. يتضمن سعر البيع التكلفة بالإضافة إلى هامش ربح متفق عليه. يتضمن إجمالي المبالغ المستحقة بموجب عقود بيع المرابحة مجموع دفعات البيع المستقبلية المتعلقة باتفاقية المرابحة. تعمل الشركة كموزع معتمد لمورديها وبالتالي يتم قيد الفرق بين سعر البيع بعقود بيع المرابحة وتكلفة الأصل المباع كربح مكتسب.

مدينو عقود التأجير

إن الإجارة هي عبارة عن اتفاقية إيجار تمويلي وبموجبها يتضمن اجمالي مبالغ عقود الإجارة (التمويل) المبرمة مجموع دفعات الإيجار المستقبلية بموجب الإجارة (مدينو عقود الإيجار)، بالإضافة إلى المبالغ المدينة المقدرة والمتبقية في نهاية العقد. تعمل الشركة كموزع معتمد لمورديها وبالتالي، يتم قيد الفرق بين سعر البيع بعقود الإجارة وتكلفة الأصل المؤجر كربح مكتسب.

ب- القياس اللاحق

موجودات التمويل هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو محدده وغير متداولة في سوق نشط. بعد التحقق المبدئي، يتم قياس موجودات التمويل بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصاً أي انخفاض في القيمة. يتم تسجيل الذمم المعادة هيكلتها / إعادة جدولتها بالأحكام والشروط المعدلة المعتمدة من قبل الإدارة. وتستند سياسات وممارسات إعادة الهيكلة إلى مؤشرات أو معايير تشير إلى أن الدفع سيستمر على الأرجح.

ج- إستبعاد الموجودات المالية

يتم استبعاد أي أصل مالي، أو حيثما ينطبق، جزء من أصل مالي أو جزء من مجموعة الأصول المالية المتشابهة عند:

- (1) انتهاء الحقوق التعاقدية في الحصول على التدفقات النقدية من الأصل، أو
 - (2) انتهاء الحقوق التعاقدية في الحصول على التدفقات النقدية من الأصل ولكن الشركة تحملت التزام دفعها بالكامل التي يتم الحصول عليها دون تأخير كبير إلى طرف ثالث بموجب ترتيبات، أو
 - (3) تنازل الشركة عن الحق التعاقدية في الحصول على التدفقات النقدية من الأصل وأن تكون (أ) إما أنها قد تنازلت فعلياً عن جميع مخاطر ومنافع الأصل، أو (ب) أنها لم تتنازل فعلياً عن جميع مخاطر ومنافع الأصل ولكنها قامت بتحويل السيطرة على الأصل.
- يتم إدراج أي أرباح أو خسائر ناتجة عن استبعاد الموجودات المالية في الوقت الذي يتم فيه استبعادها.

د- انخفاض قيمة الموجودات المالية

يتم إجراء تقييم في تاريخ كل قائمة مركز مالي لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يشير إلى حدوث انخفاض في قيمة أصل مالي معين. في حالة وجود مثل هذا الدليل يتم عندئذ إدراج أي خسارة من الانخفاض في القيمة في قائمة الربح أو الخسارة. يتم تحديد الانخفاض في القيمة كما يلي:

- (1) في حالة الموجودات المدرجة بالقيمة العادلة، فإن الانخفاض في القيمة هو الفرق بين التكلفة والقيمة العادلة ناقصاً أي خسارة ناتجة عن الانخفاض في القيمة سبق إدراجها في قائمة الربح أو الخسارة.
- (2) في حالة الموجودات المدرجة بالتكلفة، فإن الانخفاض في القيمة هو الفرق بين القيمة المدرجة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المخصومة طبقاً لمعدل العائد الحالي في السوق لأصل مالي مماثل.
- (3) في حالة الموجودات المدرجة بالتكلفة المطفأة، فإن الانخفاض في القيمة هو الفرق بين القيمة المدرجة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المخصومة بسعر الفائدة الأصلي المطبق.

المطلوبات المالية

أ - الإثبات الاولى والقياس

يتم تصنيف المطلوبات المالية فى نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 39 كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو مطلوبات مالية أخرى، ايهما ملائماً. تقوم الشركة بتحديد تصنيف مطلوباتها المالية عند الاعتراف المبدئي.

يتم الاعتراف بكافة المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، وفي حالة القروض والمسحوبات بالصافي بعد خصم صافي التكاليف المرتبطة مباشرة بالمعاملات.

تتضمن مطلوبات الشركة المالية الذمم الدائنة التجارية والأخرى والسحب على المكشوف والقروض والمسحوبات وعقود الضمان المالية والأدوات المالية المشتقة.

ب - القياس اللاحق

يعتمد قياس المطلوبات المالية على تصنيفها كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو "بالتكلفة المطفأة".

لم تخصص الشركة اي مطلوبات مالية كمطلوبات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

المطلوبات المالية الأخرى (بما فى ذلك القروض والمسحوبات والذمم الدائنة التجارية والأخرى) يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية.

تكاليف المعاملات المرتبطة بالقروض طويلة الأجل يتم إطفائها على مدى فترة الاتفاقية بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية.

ج - إستبعاد المطلوبات المالية

التوقف عن اثبات المطلوبات المالية عند سداد الإلتزام أو انتهاءه أو الغاؤه. وعند استبدال إلتزام مالي حالي لدى الشركة بآخر من نفس الجهة المقرضة ولكن بشروط مختلفة تماماً أو بتعديل شروط الإلتزام الحالي تم تعديلها بشكل جوهري، فإن مثل هذا الاستبدال أو التعديل يتم التعامل معه كتوقف عن اثبات الإلتزام المالي الأصلي (السابق) واثبات مطلوبات مالية جديدة. ويتم اثبات الفرق مابين القيم الدفترية لهذا الاستبدال أو التغيير الجوهري في شروط العقد في قائمة الربح أو الخسارة.

قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هى الثمن الذي يمكن استلامه عند بيع أصل أو السداد لتحويل إلتزام في معاملة تتم على أساس نظامي ما بين أطراف السوق الرئيسية (أو الأكثر منفعة) في تاريخ القياس في ظل ظروف السوق السائدة (مثل سعر التخرج- على سبيل المثال) بغض النظر إن كان ذاك السعر ملحوظاً بصورة مباشرة أو مقدر بإستعمال أسلوب تقييم آخر. يستند قياس القيمة العادلة إلى الافتراض بأن بيع الأصل أو تحويل الإلتزام سيتم إما:

- من خلال السوق الرئيسية للأصل أو الإلتزام ، أو

- من خلال السوق الأكثر منفعة للأصل أو الإلتزام في ظل غياب السوق الرئيسية.

يجب أن تكون السوق الرئيسية أو الأكثر منفعة متاحة أمام الشركة للوصول إليها.

يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام بإستعمال الافتراضات التي يستخدمها أطراف السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام على افتراض أن أطراف السوق يعملون بما يحقق أفضل مصالح اقتصادية لهم.

يأخذ قياس القيمة العادلة للأصل غير المالي في الحسبان قدرة أطراف السوق على توفير منافع اقتصادية بإستخدام الأصل فيما يحقق أعلى وأفضل منفعة منه أو ببيعه إلى طرف آخر من أطراف السوق لاستخدامه فيما يحقق أعلى وأفضل منفعة منه.

تستخدم الشركة أساليب تقييم تتناسب مع الظروف والأحوال وتتوافر لها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة وتعظيم استخدام المعطيات الملحوظة ذات العلاقة وتقليص استخدام المعطيات غير الملحوظة الى اكبر حد.

يتم قياس جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو الإفصاح عنها في القوائم المالية، يتم تصنيفها في نطاق الهيكل الهرمي للقيم العادلة المبين أدناه استناداً إلى معطيات المستوى الأدنى الذي يعتبر جوهرياً لقياس القيمة العادلة ككل:

أ- المستوى الأول: الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لموجودات او مطلوبات مماثلة.

ب- المستوى الثاني: أساليب تقييم أخرى يكون فيها الحد الأدنى من المعطيات الجوهرية متعلقة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بقياس القيمة العادلة.

ج- المستوى الثالث: أساليب تقييم أخرى يكون فيها الحد الأدنى من المعطيات الجوهرية غير ملحوظة لقياس القيمة العادلة.

المقاصة ما بين الموجودات والمطلوبات المالية

يتم اجراء مقاصة بين مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية ويدرج المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي فقط عند وجود حق نظامي ملزم لإجراء مقاصة لتلك المبالغ المدرجة وكذلك عندما يكون لدى الشركة نية لتسويتها على أساس الصافي أو بيع الموجودات لتسديد المطلوبات في آن واحد. وبالمثل تتم مقاصة بنود الدخل والمصاريف لهذه الموجودات والمطلوبات بالصافي مع تسجيل صافي المبلغ في القوائم المالية.

العقود بالطرق المنتظمة

يتم الاعتراف بجميع المشتريات والمبيعات العادية للموجودات المالية في تاريخ التسوية، اي التاريخ الذي يتم فيه تسليم الموجودات الى او بواسطة الشركة.

القروض طويلة الأجل

يتم إثبات القروض طويلة الأجل مبدئياً بالتكلفة التي تمثل القيمة العادلة للمقابل المستلم جنباً إلى جنب مع تكاليف المعاملات المرتبطة بها. لاحقاً يتم إدراجها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

يتم اطفاء تكاليف المعاملات المرتبطة بالقروض طويلة الأجل على فترة العقد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال.

ترجمة العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بالعملة الأجنبية إلى الريال السعودي بأسعار التحويل السائدة عند إجراء المعاملة واثبات الربح / الخسارة المحققة على قائمة الربح / الخسارة. ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية كما في تاريخ قائمة المركز المالي إلى الريال السعودي بأسعار تقارب تلك السائدة في ذلك التاريخ. إن الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية يتم إدراجها ضمن قائمة الربح أو الخسارة الحالية، فيما عدا الفروقات الناتجة عن تحويل أدوات مالية مثبتة بطريقة حقوق الملكية، لذا يتم تحميل تلك الفروق مباشرة على حقوق الملكية ضمن بنود الدخل الشامل الآخر. يتم تحويل البنود غير النقدية التي تقاس من حيث التكلفة التاريخية بعملة أجنبية باستخدام معدل صرف العملات كما في تاريخ المعاملة الأولية. يتم تحويل البنود غير النقدية التي تقاس بالقيمة العادلة بعملة أجنبية باستخدام معدلات صرف العملات في التاريخ التي تحدد فيه القيمة العادلة.

المخصصات للأصول غير المالية

تدرج المخصصات عندما يكون لدى الشركة إلتزام حالي، نظامي أو ضمني، ناشئ عن حدث سابق ويكون من المحتمل صرف موارد لها منافع اقتصادية لتسوية الإلتزام والذي يمكن قياسه بصورة يعتمد عليها. يتم مراجعة قيم المخصصات في تاريخ كل مركز مالي وتعديله ليعكس أفضل تقدير حالي لمبلغ الإلتزام .

عندما تتوقع الشركة الحصول على تعويض مقابل بعض أو إجمالي قيمة المخصص – على سبيل المثال عقود التأمين – يتم تسجيل التعويض كأصل مستقل ولكن فقط في حالة كون التعويض مؤكداً من الناحية الفعلية. يتم عرض المصروفات المتعلقة بالمخصص في قائمة الربح أو الخسارة بالصافي بدون خصم أي تعويض.

توزيعات الأرباح والتحويل بين الاحتياطات

توزيعات الأرباح وتخصيص الإحتياطات، باستثناء أية اقتطاعات يتطلبها النظام، والتي تتم بعد تاريخ قائمة المركز المالي، تعد أحداث غير معدلة ويتم تسجيلها في القوائم المالية وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (10) الأحداث اللاحقة لفترة إعداد التقارير " في السنة التي تتم الموافقة عليها / أو عمل التحويل.

تحقق الإيرادات

بيع المركبات

تعمل الشركة كموزع معتمد لدى مورديها، وبالتالي يتم الإعراف بالإيرادات من بيع المركبات عندما يتم تحويل المخاطر والمنافع الهامة للملكية، والتي تتحقق عندما يتم تسليم المركبة للعميل. يتم قياس الإيرادات بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق، والذي يمكن قياسه على أنه صافي القيمة الحالية لإتفاقية التمويل مضافاً إليها مدفوعات العميل. يتم الإعراف بالإيرادات بشكل عام عند استيفاء جميع الشروط التالية:

- لم يتم الإبقاء على المشاركة الإدارية المستمرة بالدرجة التي ترتبط عادة بالملكية أو بالرقابة الفعلية على السلع المباعة
- يمكن قياس مبلغ الإيرادات بصورة موثوقة.
- من المحتمل أن تتدفق المنافع الإقتصادية المرتبطة بالبيع إلى الشركة. و
- يمكن قياس التكاليف المتكبدة أو التي سيتم تكبدها فيما يتعلق بعملية البيع بشكل موثوق.

إيرادات العقود التمويلية

يتم الإعراف بالإيرادات من العقود التمويلية في قائمة الربح أو الخسارة باستخدام طريقة العائد الفعال باستخدام معدل الربح الفعال المطبق على الرصيد القائم على مدى فترة العقد. يتضمن احتساب معدل العائد الفعال على تكاليف المعاملات والرسوم ودخل العمولات المستلمة والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل العائد الفعال. تتضمن تكاليف المعاملات التكاليف الإضافية التي تنسب مباشرة إلى إقتناء الموجودات المالية. يتم الإعراف بالرسوم الإدارية المحملة المتعلقة بالخدمات الأخرى كإيرادات على مدى فترة إتفاقية التمويل.

النقد وما في حكمه

يتضمن النقد وما في حكمه النقد في الصندوق، إن وجد، ولدى البنوك بما في ذلك السحب على المكشوف من البنوك والاستثمارات ذات تواريخ استحقاق خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ العقد.

مكافاة نهاية الخدمة للموظفين

تمثل هذه المنافع برنامج مكافآت نهاية الخدمة للموظفين. يتم الإستدراك لمخصص مكافأة نهاية الخدمة بمقتضى نظام العمل السعودي لتعويض الموظفين عن فترات خدمتهم المتجمعة.

يتم احتساب صافي التزامات الشركة فيما يتعلق ببرامج المنافع المحددة للموظفين غير الممولة ("الالتزامات") بتقدير مبلغ المنافع المستقبلية التي سيحصل عليها الموظف مقابل خدماته في الفترة الحالية والفترات السابقة ويتم خصم المنافع لتحديد قيمتها الحالية وأي تكاليف خدمات ماضية غير مسجلة. إن معدل الخصم المستخدم هو عائد السوق على السندات الحكومية في تاريخ القوائم المالية التي لها تواريخ استحقاق تقارب آجال التزامات الشركة. يتم تحديد تكلفة توفير المنافع بموجب برامج المنافع المحددة للموظفين غير الممولة باستخدام طريقة ائتمان الوحدة المتوقعة لتحديد القيمة الحالية للالتزامات الشركة.

تتكون التزامات برامج منافع الموظفين المحددة من القيمة الحالية للالتزامات معدلة بأى تكاليف تتعلق بخدمات سابقة لم يتم إدراجها بعد وأي مكاسب/خسائر اكتوارية غير مسجلة.

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تتم مراجعة القيمة الدفترية للموجودات في تاريخ كل قائمة مركز مالي لتحديد مدى الإنخفاض في قيمتها عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أن القيمة الدفترية للموجودات قد لا تكون قابلة للإسترداد. في حالة وجود مثل هذا المؤشر، وعندما تزيد القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للإسترداد المقدرة، يتم تخفيض الموجودات إلى قيمتها القابلة للإسترداد. يتم تسجيل خسارة الإنخفاض في القيمة في حساب الربح والخسارة.

مصروفات بيع وتوزيع

هي تلك المصروفات الناتجة عن مجهودات الشركة التي تكبدتها في بيع وتوزيع منتجات وخدمات الشركة. وتصنف جميع المصروفات الأخرى كمصروفات إدارية وعمومية.

الالتزامات المحتملة

تتلقى الشركة المطالبات القانونية من خلال دورة إعتيادية. على الإدارة إجراء التقديرات والأحكام حول إمكانية تخصيص مبلغ كمخصص لتسوية المطالبات، تاريخ المطالبات القانونية والمبالغ غير المؤكدة الواجب سدادها. توقيت وتكاليف المطالبات القانونية يتوقف على الإجراءات النظامية.

اتفاقيات الإيجار حيث تكون الشركة هي الطرف المستأجر

عقود الإيجار التمويلي هي تلك التي ينشأ عنها تحويل جوهري للمخاطر ومنافع الملكية للمستأجر. يتم تصنيف جميع عقود الإيجار الأخرى كعقود إيجار تشغيلية. تصنف الشركة عقود إيجارها

كمستأجر على أنها عقود إيجار تشغيلية وتحمل الإيجارات المستحقة على قائمة الربح أو الخسارة على أساس طريقة القسط الثابت.

4. نقد وما في حكمه

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016	نقد لدى البنوك
(بالريالات السعودية)		
37,646,137	19,592,694	

5. الإستثمار في عقود تمويلية، صافي

يتمثل الإستثمار في العقود التمويلية في عقود التأجير التمويلي والمرابحة كما يلي:

31 ديسمبر 2017			
الجزء المتداول	الجزء غير المتداول	الإجمالي	
(بالريالات السعودية)			
167,545,033	491,163,157	658,708,190	مديونو عقود تأجير تمويلي
13,695,876	2,523,637	16,219,513	مديونو عقود مرابحة، صافي
181,240,909	493,686,794	674,927,703	

31 ديسمبر 2016			
الجزء المتداول	الجزء غير المتداول	31 ديسمبر 2016	
(بالريالات السعودية)			
105,623,301	321,882,661	427,505,962	مديونو عقود تأجير تمويلي، صافي
27,576,233	10,108,328	37,684,561	مديونو عقود المرابحة، صافي
133,199,534	331,990,989	465,190,523	

• مديونو عقود الإيجار التمويلي، صافي

31 ديسمبر 2017			
31 ديسمبر 2017	الجزء غير المتداول	الجزء المتداول	
(بالريالات السعودية)			
956,653,205	674,914,699	281,738,506	مدينو عقود تأجير تمويلي، اجمالي
(281,224,955)	(174,592,666)	(106,632,289)	نافصاً: العائد الغير مكتسب
675,428,250	500,322,033	175,106,217	
(16,720,060)	(9,158,876)	(7,561,184)	نافصاً: مخصص خسائر الائتمان
658,708,190	491,163,157	167,545,033	مدينو عقود تأجير تمويلي، صافي

31 ديسمبر 2016			
31 ديسمبر 2016	الجزء غير المتداول	الجزء المتداول	
(بالريالات السعودية)			
600,171,285	432,793,163	167,378,122	مدينو عقود تأجير تمويلي، اجمالي
(169,389,409)	(109,056,909)	(60,332,500)	نافصاً: العائد الغير مكتسب
430,781,876	323,736,254	107,045,622	
(3,275,914)	(1,853,593)	(1,422,321)	نافصاً: مخصص خسائر الائتمان
427,505,962	321,882,661	105,623,301	مدينو عقود تأجير تمويلي

• مدينو عقود المراجعة، صافي

31 ديسمبر 2017			
31 ديسمبر 2017	الجزء غير المتداول	الجزء المتداول	
(بالريالات السعودية)			
25,818,622	2,829,434	22,989,188	مدينو عقود المراجعة، اجمالي
(2,603,852)	(215,300)	(2,388,552)	نافصاً: العائد الغير مكتسب
23,214,770	2,614,134	20,600,636	
(6,995,257)	(90,497)	(6,904,760)	نافصاً: مخصص خسائر الائتمان
16,219,513	2,523,637	13,695,876	مدينو عقود المراجعة، صافي

31 ديسمبر 2016			
الجزء المتداول	الجزء غير المتداول	31 ديسمبر 2016	
(بالريالات السعودية)			
33,965,119	11,042,103	45,007,222	مدينو عقود المراجعة، اجمالي
(4,103,082)	(847,469)	(4,950,551)	نافصاً: العائد الغير مكتسب
29,862,037	10,194,634	40,056,671	
(2,285,804)	(86,306)	(2,372,110)	نافصاً: مخصص خسائر الإئتمان
27,576,233	10,108,328	37,684,561	مدينو عقود المراجعة. صافي

5 - 1 تتمثل الحركة على مخصص خسائر الإئتمان خلال السنة / الفترة فيما يلي:

31 ديسمبر 2017	للفترة من ١٢ يناير ٢٠١٥ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	
(بالريالات السعودية)		
5,648,024.00	-	الرصيد الافتتاحي
18,067,293.00	12,323,024.00	المحمل خلال السنة / الفترة
-	(6,675,000.00)	شطب خلال السنة / الفترة
23,715,317	5,648,024	

5 - 2 يتراوح معدل الربح الفعال للشركة على عقود التمويل بين 8% و 20% (2016: 8% و 20%)

5 - 3 تحتفظ الشركة في سياق أعمالها الإعتيادية بضمانات فيما يتعلق بعقود التمويل (وهي مستند ملكية الأصل المؤجر) من أجل الحد من مخاطر الإئتمان المرتبطة بها. إن هذه الضمانات غير قابلة للتحويل بشكل فوري إلى نقد ويتم إعادة حيازتها وبيعها في حالة تخلف العميل عن السداد.

5 - 4 يتضمن الإستثمار في العقود التمويلية صافي أرصدة مدينة غير تمويلية بمبلغ 5,١ مليون ريال سعودي تتعلق بالرسوم المباشرة على حسابات العملاء للخدمات الإضافية الأخرى أو تسديدات التأمين / المستحقات.

6. موجودات تم استعادتها بغرض البيع

خلال عام 2017، استعادت الشركة على بعض المركبات وذلك لتسوية مطالبات العملاء كإجراء منظم لدمج الإيجار التمويلي المدينة بمبلغ 1.780.777 ريال سعودي في نهاية عام ٢٠١٧ (2016: 419.346 ريال سعودي).

7. مدفوعات مقدمة وذمم مدينة أخرى

31 ديسمبر 2016	31 ديسمبر 2017	
132,076	102,615	ذمم موظفين
120,000	120,000	تأمينات مستردة
98,491	955,932	مصروفات مدفوعة مقدماً
1,468,049	1,269,498	مطالبات تأمينية غير مسددة، صافي
1,818,616.00	2,448,045.00	

8. المعاملات مع الجهات ذات العلاقة وأرصدها

تقوم الشركة في دورة الأعمال الإعتيادية بشراء وسداد قيم السيارات المشتراة من شركة ذات علاقة على أسس تجارية. فيما يلي تفاصيل المعاملات الرئيسية التي تمت مع الجهات ذات العلاقة خلال الفترة والأرصدة ذات العلاقة:

معاملات مع جهات ذات العلاقة

قامت الشركة خلال الفترة بإجراء معاملات مع الجهات ذات العلاقة التالية:

الاسم	العلاقة
شركة الجبر التجارية - كيا	شركة شقيقة
شركة الجبر للاستثمار	شركة شقيقة

الجهة ذات العلاقة	طبيعة المعاملة	31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016
(بالريالات السعودية)			
شركة الجبر التجارية - كيا	شراء سيارات من الجبر التجارية	280,078,962	583,361,845
	مكافأة نهاية الخدمة والاجازات من الجبر التجارية	-	649,961

439,100	-	مصاريف مدفوعة من الجبر التجارية	شركة الجبر للاستثمار
-	354,000	مصاريف مدفوعة بالنيابة عن شركة الجبر للاستثمار	شركة الجبر للاستثمار
36,500	607,000	مكافآت وبدلات حضور اجتماعات	مجلس الإدارة
2,401,479	2,106,250	رواتب ومزايا	مكافآت كبار موظفي الإدارة
311,513	497,660	مكافأة نهاية الخدمة	

يتمثل المطلوب من جهة ذات علاقة فيما يلي :

31 ديسمبر 2016	31 ديسمبر 2017	
(بالريالات السعودية)		
93,331,735	117,831,375	مطلوب من جهات ذات علاقة (شركة الجبر التجارية - كيا)
-	354,000	مطلوب من جهات ذات علاقة (شركة الجبر للاستثمار)

9. ممتلكات ومعدات ، صافي

المجموع	تحسينات مباني	أجهزة كمبيوتر وبرمجيات	أثاث وتجهيزات مكتبية	سيارات	أجهزة تتبع السيارات المؤجرة	التكلفة
(بالريالات السعودية)						
6,460,959	1,344,832	411,218	1,091,541	384,337	3,229,031	1 يناير 2017
3,064,659	146,164	963,593	324,657	-	1,630,245	الإضافات خلال السنة
198,333 (7)	-	-	-	(198,337)	-	محول الى موجودات تم استعادتها بغرض البيع

9,327,281	1,490,996	1,374,811	1,416,198	186,000	4,859,276	كما في 31 ديسمبر 2017
						مجموع الإستهلاك
1,537,656	691,481	94,048	211,314	54,106	486,707	1 يناير 2017
2,417,524	653,353	411,153	459,952	83,688	809,378	المحمل للسنة
(44,794)	-	-	-	(44,794)	-	محول الى موجودات تم استعادتها بغرض البيع
3,910,386	1,344,834	505,201	671,266	93,000	1,296,085	كما في 31 ديسمبر 2017
						صافي القيمة الدفترية
5,416,895	146,162	869,610	744,932	93,000	3,563,191	كما في 31 ديسمبر 2017

2016	أجهزة تتبع السيارات المؤجرة	سيارات	أثاث وتجهيزات مكتبية	أجهزة كمبيوتر وبرمجيات	تحسينات مباني	المجموع
التكلفة	(بالريالات السعودية)					
12 يناير 2015	-	-	-	-	-	-
الإضافات خلال السنة	3,229,031	384,337	1,091,541	411,218	1,344,832	6,460,959
كما في 31 ديسمبر 2016	3,229,031	384,337	1,091,541	411,218	1,344,832	6,460,959
الإستهلاك						
12 يناير 2015	-	-	-	-	-	-
المحمل للسنة	486,707	54,106	211,314	94,048	691,481	1,537,656
كما في 31 ديسمبر 2016	486,707	54,106	211,314	94,048	691,481	1,537,656
صافي القيمة الدفترية						
كما في 31 ديسمبر 2016	2,742,324	330,231	880,227	317,170	653,351	4,923,303

10. إستثمارات متاحة للبيع

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016	
(بالريالات السعودية)		
-	-	الرصيد أول السنة / الفترة
892,850	-	المشتراه خلال السنة / الفترة
892,850.00	-	الرصيد في نهاية السنة / الفترة

11. القروض

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016	
(بالريالات السعودية)		
50.000.000		الجزء المتداول
150.000.000	-	الجزء غير المتداول
200.000.000	-	

11 - 1 خلال عام 2017، حصلت الشركة على تسهيلات بنكية على شكل قروض لأجل من أحد البنوك المحلية لتمويل شراء الأصول المؤجرة. بلغ الرصيد القائم كما في 31 ديسمبر 2017 مبلغ 200 مليون ريال سعودي (2016: صفر). تلك التسهيلات تحمل بفوائد بنكية على أساس السايبور زائداً 1.5 %.

11 - 2 إن هذه التسهيلات مضمونة مقابل ضمانات شخصية من المساهمين.

12. مبالغ مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016	
(بالريالات السعودية)		
117,831,375	93,331,735	مطلوب إلى جهة ذات علاقة (إيضاح 8)
7,981,787	7,279,171	موردو سيارات
1,692,747	-	مطالبات التأمين مستحقة الدفع
360,747	357,779	رواتب وإجازات موظفين
253,215	-	فوائد مستحقة على القروض
209,440	825,806	مصروفات مستحقة
-	3,869,216	دفعات مقدمة من عقود تمويلية
681,800	352,810	ذمم دائنة أخرى
129,011,111	106,016,517	

13. مخصص الزكاة

31 ديسمبر 2017	للفترة من 12 يناير 2015 إلى 31 ديسمبر 2016	
(بالريالات السعودية)		
1,682,602	-	الرصيد بداية السنة / الفترة
1,295,799	7,696,014	المكون خلال السنة / الفترة

المسدد خلال السنة / الفترة	(1,526,715)	(6,013,412)
الرصيد في نهاية السنة / الفترة	1,451,686	1,682,602

فيما يلي حركة مخصص الزكاة وضريبة الدخل للسنة / الفترة:

13-1. المحمل على السنة

يتم دفع الزكاة من قبل المساهمين السعوديين ويتم احتسابها على أساس الوعاء الزكوي أو الربح المعدل أيهما أعلى.

حساب الوعاء الزكوي	31 ديسمبر 2017 (بالريالات السعودية)
حقوق المساهمين في بداية السنة	383,101,275
المخصصات والتسويات الافتتاحية	6,613,113
قروض، صافي	125,813,162
القيمة الدفترية للموجودات طويلة الأجل	(6,309,745)
صافي الاستثمار في العقود التمويلية	(502,936,167)
	6,281,638
الربح الزكوي المعدل	45,550,338
الزكاة	
الوعاء الزكوي	51,831,976
مبلغ الزكاة بواقع 2.5%	1,295,799

13-2. حساب الربح الزكوي المعدل

31 ديسمبر 2017 (بالريالات السعودية)	
26,310,482	ربح السنة
	التعديلات
1,172,563	مخصص مكافأة نهاية الخدمة، صافي
18,067,293	تعديلات أخرى
45,550,338	الربح المعدل للسنة

13-3. تم احتساب الزكاة بناء على فهم الشركة وتفسيرها للوائح الزكاة وضريبة الدخل المطبقة في المملكة العربية السعودية. وتواصل الهيئة العامة للزكاة والدخل (الهيئة) إصدار تعميمات لتوضيح بعض اللوائح الزكوية والضريبية التي يتم تطبيقها عادة على مدار السنوات المفتوحة. إن الزكاة التي احتسبتها الشركة يمكن أن تختلف عن الزكاة المحتسبة من قبل الهيئة للسنوات التي لم يتم فحصها بعد من قبل الهيئة.

14. مكافأة نهاية الخدمة

31 ديسمبر 2016	31 ديسمبر 2017	
(بالريالات السعودية)		
1,144,088	2,402,976	القيمة الحالية لإلتزام المنافع المحددة لنهاية الخدمة

الافتراضات المالية الرئيسية المستخدمة في احتساب إلتزامات برنامج المنافع المحددة (مكافأة نهاية الخدمة) هي على النحو التالي:

الافتراضات الاكتوارية الرئيسية

31 ديسمبر 2017	
5%	زيادات على الرواتب – المدى القصير (1:5 سنوات)
4.25%	زيادات على الرواتب – المدى البعيد (6 سنوات فأكثر)
3.25%	معدل الخصم
WHOSA 75%	معدل الوفيات
ثقل	معدل دوران الموظفين

14-1. الحركة في إلتزام المنفعة المحددة المدرجة في قائمة المركز المالي كانت على النحو التالي:

31 ديسمبر 2017 (بالريالات السعودية)	
1,144,088	صافي الإلتزامات في بداية السنة
79,323	تكلفة الفوائد
1,093,240	تكلفة الخدمة الحالية
(178,999)	المنافع المدفوعة خلال السنة
265,324	خسائر اكتوارية معترف بها خلال العام
2,402,976	صافي الإلتزامات في نهاية السنة

14-2. المبالغ المدرجة في قائمة الربح أو الخسارة فيما يتعلق ببرنامج المنافع المحددة غير الممولة كالتالي:

31 ديسمبر 2017 (بالريالات السعودية)	
1,172,563	تكلفة الخدمة الحالية والفوائد

14-3. إن حساسية استحقاقات المنافع الحدة للموظفين تخضع للتغيرات في الافتراضات الرئيسية المرجحة وهي:

التغير في القيمة الحالية للإلتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين بعد إنتهاء الخدمة	
النسبة %	القيمة

1,927,633	+0.5 %	معدل الخصم
2,177,369	-0.5 %	
2,133,626	+0.5 %	معدل نمو الرواتب
1,965,706	-0.5 %	

15. رأس المال

رأس مال الشركة المصدر والمدفوع يبلغ (345.000.000) ريال سعودي، مقسماً إلى (34.500.000) سهم، متساوية القيمة، تبلغ القيمة الاسمية لكل سهم منها (10) ريال سعودي، وجميعها مصدرة ومسددة وموزعة على المساهمين.

16. احتياطي نظامي

تماشياً مع متطلبات النظام الأساسي للشركة، يتم تحويل ما نسبته 10% من صافي الدخل السنوي إلى الاحتياطي النظامي حتى يبلغ هذا الاحتياطي 50 % من رأس المال المدفوع. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع كأرباح.

17. الإرتباطات والإلتزامات

لم يكن لدى الشركة أية إرتباطات أو إلتزامات أخرى غير الإيجار. إن إيجار المباني بموجب ترتيبات الإيجار يعد إيجار تشغيلي ويمثل ايجارات مستحقة الدفع من قبل الشركة لبعض العقارات المكتتية. يتم التفاوض على عقود الإيجار لمدة سنة واحدة في المتوسط ويتم تثبيت الايجارات لنفس الفترة.

18. إيرادات

31 ديسمبر 2017	من 12 يناير 2015 إلى 31 ديسمبر 2016	
(بالريالات السعودية)		
404,643,509	635,112,242	إيراد مبيعات السيارات
(393,958,146)	(592,305,405)	تكلفة السيارات المباعة
10,685,363	42,806,837	صافي إيراد المبيعات
78,954,374	42,397,763	دخل عقود التأجير التمويلي
3,079,482	7,379,846	دخل عقود مرابحة
1,119,466	1,953,222	إيراد رسوم إدارية
83,153,322	51,730,831	إيرادات تمويلية
93,838,685	94,537,668	إجمالي الإيرادات

19. المصاريف التمويلية

للفترة من 12 يناير 2015 إلى 31 ديسمبر 2016	31 ديسمبر 2017	
(بالريالات السعودية)		
-	782,993	تكاليف التمويل على القروض البنكية

20. المصاريف العمومية والإدارية

من 12 يناير 2015 إلى 31 ديسمبر 2016	31 ديسمبر 2017	
(بالريالات السعودية)		
11,590,383	11,676,591	رواتب وأجور ومزايا أخرى
2,889,921	3,090,810	خدمات فنية للمركبات
1,593,000	2,477,132	إيجارات وخدمات مرافق
2,417,524	1,537,656	استهلاك
175,050	1,194,879	أتعاب مهنية وقانونية
-	1,064,861	عمولة ضمان بنكي
671,704	810,270	رسوم حكومية
607,000	384,500	أتعاب ومكافآت اللجنة الشرعية ومجلس الإدارة
401,443	241,806	مصرفات علاج
414,541	133,022	أتعاب مؤسسة النقد العربي السعودي
126,959	111,793	سفر
184,875	65,748	مصاريف بنكية
1,541,923	635,617	أخرى
22,614,323	23,424,685	

21. مصاريف بيع وتسويق

من 12 يناير 2015 إلى 31 ديسمبر 2016	31 ديسمبر 2017	
(بالريالات السعودية)		
1,477,182	282,466	مصاريف ترويج
795,486	1,603,874	مصاريف اعلانات
2,272,668	1,886,340	

22. إيرادات أخرى

31 ديسمبر 2017	من 12 يناير 2015 إلى 31 ديسمبر 2016
أرباح بيع سيارات معاد ملكيتها	80,975
أخرى إيرادات خدمات ما بعد التعاقد وخدمات	3,649,587
	3,649,587
	2,258,935

23. الربح الأساسي والمخفض للسهم

تم احتساب الربح الأساسي والمخفض للسهم للسنة عن طريق تقسيم صافي ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم والبالغ عددها 34.500.000 سهم عن السنة (2016 : 34.500.000). لم يكن هناك أى آثار تخفيف خلال العام.

24. إدارة المخاطر المالية

المخاطر هي جزء كامن في أنشطة الشركة ويتم إدارتها من خلال عملية تحديد طبيعتها والقياس والرصد المستمر، حسب حدود المخاطر وعناصر الرقابة الأخرى. إن عملية إدارة المخاطر هي هامة بالنسبة لاستمرارية ربحية الشركة. تتعرض أنشطة الشركة لمجموعة متنوعة من المخاطر المالية التي تشمل بصورة أساسية على مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

24 - 1 هيكل إدارة المخاطر:

مجلس الإدارة

مجلس الإدارة مسئول عن اعداد سياسات الشركة، كما أن المجلس مسؤول عن مراجعة أداء الشركة وضمان الإمتثال لتلك السياسات.

لجنة إدارة المخاطر والائتمان

يتم تعيين لجنة إدارة المخاطر والائتمان بواسطة مجلس الإدارة. تساعد لجنة إدارة المخاطر والائتمان المجلس في مراجعة المخاطر الكلية التي قد تواجه الشركة وتقييم ومراجعة المخاطر التشغيلية وغير التشغيلية واتخاذ قرار بشأن تخفيف العوامل المتعلقة بذلك.

لجنة المراجعة

يتم تعيين لجنة المراجعة بواسطة مجلس الإدارة. تقوم اللجنة بمساعدة مجلس الإدارة على القيام بمسؤولياته فيما يتعلق بتقييم جودة وسلامة التقارير المالية ومراجعتها وسلامة الرقابة الداخلية للشركة.

المراجعة الداخلية

يتم مراجعة كافة العمليات التشغيلية والمالية وإدارة المخاطر الرئيسية بواسطة المراجعة الداخلية. تقوم إدارة المراجعة الداخلية بفحص كفاية السياسات والإجراءات ذات العلاقة وامتثال الشركة للسياسات الداخلية والأنظمة

والتوجيهات. تقوم المراجعة الداخلية بمناقشة نتائج كافة الأحكام مع الإدارة والإبلاغ عن نتائجها والتوصية للجنة المراجعة.

إن المخاطر التي تواجهها الشركة وطرق تقليل هذه المخاطر بواسطة الإدارة موجزة كما يلي:

24 - 2 مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية نتيجة لتغيرات في أسعار أرباح السوق أو أسعار السوق للأوراق المالية بسبب تغير في معدل الإئتمان للمصدر أو الأداة أو تغير في انطباعات السوق، أو أنشطة المضاربة، والعرض والطلب على الأوراق المالية والسيولة في السوق.

تتكون مخاطر السوق من ثلاثة أنواع من المخاطر : مخاطر العملة ومخاطر معدلات العمولة الخاصة ومخاطر الأسعار الأخرى.

24 - 2 - 1 مخاطر العملات

مخاطر العملات هي مخاطر تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في معدلات صرف العملات الأجنبية. تتعرض الشركة للتغيرات في أسعار العملات في إطار أنشطتها الاعتيادية. لم تجري الشركة أية معاملات جوهرية بعملات غير الريال السعودي. لذا فإنها غير معرضة لمخاطر جوهرية.

24 - 2 - 2 مخاطر معدلات الربح

مخاطر معدلات الربح هي مخاطر تقلبات القيمة العادلة للتدفقات النقدية لأداة مالية بسبب التغيرات في معدلات الربح السوقية المتعلقة بصورة رئيسية بالتزامات قروض الشركة طويلة الأجل التي تحمل معدلات ربح متغيرة .

لا توجد هناك مطلوبات مالية خاضعة لمخاطر معدلات الربح كما في 31 ديسمبر 2017.

24 - 2 - 3 مخاطر الأسعار الأخرى

مخاطر الأسعار الأخرى هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية بسبب التغيرات في أسعار السوق (بخلاف تلك الناتجة عن مخاطر معدلات الربح أو مخاطر العملات) سواء كانت تلك التغيرات ناتجة عن عوامل خاصة بالأداة المالية أو مصدرها، أو العوامل التي تؤثر على جميع الأدوات المالية المماثلة المتداولة في السوق. لا يوجد لدى الشركة أي أدوات مالية تخضع لمخاطر الأسعار الأخرى.

24 - 3 مخاطر الإئتمان

تمثل مخاطر الإئتمان عدم مقدرة طرف ما على الوفاء بالتزاماته لأداة مالية مما يتسبب بخسائر مالية للطرف الآخر. من إجمالي الموجودات البالغة 723.5 مليون ريال سعودي (2016: 491.9 مليون ريال سعودي)، تبلغ الموجودات الخاضعة لمخاطر الإئتمان 715.2 مليون ريال سعودي (2016: 486.4 مليون ريال سعودي). قامت الإدارة بتحليل مخاطر الإئتمان علي النحو التالي:

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016	
(بالريالات السعودية)		
674,927,703	465,190,523	صافي الاستثمار في العقود التمويلية

أرصدة البنوك	19,592,694	37,646,137
مطلوبات من جهات ذات علاقة	-	354,000
استثمارات		892,850
ذمم مدينة أخرى	1,600,125	1,372,113
	486,383,342	715,192,803

24 - 3 - 1 صافي الاستثمار في العقود التمويلية

يتعرض الاستثمار في العقود التمويلية عموماً لمخاطر ائتمانية كبيرة. ولذلك قامت الشركة بوضع عدة إجراءات لإدارة التعرض لمخاطر الائتمان بما في ذلك مدى كفاءة الائتمان للمؤجرين وكيفية الحصول على الموافقات الائتمانية بشكل رسمي، تحديد حد ائتماني والحصول على ضمانات مثل الرهن والضمانات الشخصية.

تتبع الشركة آلية التصنيف الائتماني بصورة يومية كأداة لإدارة نوعية المخاطر الائتمانية لمحفظه العقود التمويلية.

تتمثل أعمار الاستثمار في العقود التمويلية على اساس اجمالي الأرصدة المستحقة بناءً على مدد التأخر في السداد، فيما يلي:

31 ديسمبر 2017	31 ديسمبر 2016	
(بالريالات السعودية)		
200,312,278	251,549,596	غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة
199,574,691	116,203,602	متأخرة من 1 إلى 30 يوماً
187,018,920	81,764,555	متأخرة من 31 إلى 90 يوماً
52,013,780	11,112,631	متأخرة من 91 إلى 180 يوماً
39,862,089	9,859,692	متأخرة من 181 إلى 365 يوماً
19,861,262	348,471	متأخرة لأكثر من سنة
698,643,020	470,838,547	
(23,715,317)	(5,648,024)	ناقصاً: الانخفاض قيمة عقود التمويل
674,927,703	465,190,523	الصافي بعد الانخفاض
%3.39	%1.20	اجمالي معدل التغطية للمحفظة

المحفظة التي ليست متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة لها سجل سداد جيد. كما في تاريخ المركز المالي، فإن الشركة لديها ضمانات كافية لتغطية مخاطر الائتمان ككل بعد عمل مخصص الانخفاض.

مخاطر التركيز

تنشأ مخاطر التركيز الائتماني عندما يرتبط عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة متشابهة، أو في أنشطة بنفس المنطقة الجغرافية، أو يكون لها سمات إقتصادية متماثلة مما قد يجعل قدرتهم علي مواجهة الإلتزامات التعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في المجالات الإقتصادية، أو الظروف السياسية أو غيرها. التركيز علي مخاطر الائتمان تشير إلي الحساسية النسبية لأداء الشركة تجاه التطورات التي تؤثر علي قطاع أو منطقة جغرافية معينة.

تقوم الشركة بإدارة مخاطر الائتمان من خلال تنويع أنشطة الإستثمار في العقود التمويلية لضمان عدم وجود تركيز غير مبرر للمخاطر مع أفراد أو مجموعات من العملاء في مواقع أو أعمال محددة. وفيما يلي تحليل لمخاطر التركيز بالنسبة لفئتي الأفراد والشركات:

2016		2017		
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	
%68	316,146,997	%84	567,610,328	الأفراد
%32	149,043,526	%16	107,317,375	الشركات
%100	465,190,523	%100	674,927,703	

ضمانات محتفظ بها كتأمين وتحسينات إئتمانية أخرى

لا يوجد ضمانات هامة فيما عدا ضمانات المركبات لعقود التأجير التمويلي.

24 - 3 - 2 حسابات بنكية وذمم مدينة أخرى

تودع الأموال لدى بنوك لديها تصنيفات إئتمانية جيدة، وبالتالي لا تتعرض لمخاطر الائتمان بشكل جوهري. إن الذمم المدينة الأخرى غير جوهريّة وغير معرضة لمخاطر الائتمان بشكل جوهري.

24 - 4 مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر مواجهة الشركة لصعوبة في الوفاء بالتزاماتها المالية حال استحقاقها. تنشأ مخاطر السيولة لأنه من الممكن أن يتعين على الشركة سداد التزاماتها قبل تاريخ توقعها أو أنها ستواجه صعوبة في جمع أموال للوفاء بالتزاماتها ذات الصلة بالمطلوبات المالية حال إستحقاقها. تتبع الشركة في إدارة السيولة نهجاً لضمان توفر سيولة كافية لديها، بقدر الإمكان، للوفاء بالتزاماتها حال إستحقاقها في ظل الظروف الطبيعية والصعبة دون تكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة في إلحاق الضرر بسمعة الشركة.

يلخص الجدول أدناه المطلوبات المالية فقط (دون مكافأة نهاية الخدمة، مخصص الزكاة والدفعات المقدمة والعقود التمويلية) بناءً على تواريخ استحقاقها على أساس المدة المتبقية في تاريخ المركز المالي حتى تاريخ استحقاقها التعاقدية. المبالغ المدرجة في الجدول أدناه تمثل التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة:

31 ديسمبر 2016م	القيمة الدفترية	التدفقات النقدية التعاقدية	حتى 3 أشهر	من 3 أشهر حتى سنة	أكثر من سنة
الحسابات الدائنة والإلتزامات	102,147,301	102,147,301	102,147,301	-	-
المجموع	102,147,301	102,147,301	102,147,301		

يظهر الجدول التالي تحليل الأصول المالية (دون الموجودات المعاد استثمارها بغرض البيع، الممتلكات والمعدات والمدفوعات المقدمة) والمطلوبات المالية (دون مكافأة نهاية الخدمة، مخصص الزكاة والدفعات المقدمة من العقود التمويلية) وفقاً للتواريخ المتوقعة لتحصيلها أو تسويتها.

31 ديسمبر 2017م	القيمة الدفترية	التدفقات النقدية التعاقدية	حتى 3 أشهر	من 3 شهور حتى سنة	أكثر من سنة
الحسابات الدائنة والإلتزامات	129,011,111	129,011,111	11,179,736	117,831,375	-
القروض	200,000,000	214,291,667	14,213,542	41,984,375	158,093,750
المجموع	329,011,111	343,302,778	25,393,278	159,815,750	158,093,750

2017م	التدفقات النقدية التعاقدية	حتى 3 أشهر	من 3 أشهر حتى سنة	أكثر من سنة
النقد وما في حكمه	37,646,137	37,646,137	-	-
ذمم مدينة أخرى	1,372,113	1,372,113	-	-
مطلوب من طرف ذو علاقة	354,000	354,000	-	-
استثمارات	892,850	-	-	892,850
صافي الاستثمارات في العقود التمويلية	674,927,703	46,609,641	134,631,268	493,686,794
الأصول المالية	715,192,803	85,981,891	134,631,268	494,579,644
ذمم دائنة والتزامات أخرى	129,011,111	11,179,736	117,831,375	-
قروض	214,291,667	14,213,542	41,984,375	158,093,750
الإلتزامات المالية	343,302,778	25,393,278	159,815,750	158,093,750
الفروق الإستحقاقية	371,890,025	60,588,613	(25,184,482)	336,485,894
الفروق الإستحقاقية التراكمية	371,890,025	60,588,613	35,404,131	371,890,025

ملاحظة: تم تقدير التدفقات النقدية التعاقدية من القروض على أساس قيمة تقديرية للسايبور تبلغ 2% زائداً 1.5 %

31 ديسمبر 2016م	التدفقات النقدية التعاقدية	حتى 3 أشهر	من 3 أشهر حتى سنة	أكثر من سنة
النقد وما في حكمه	19,592,694	19,592,694	-	-
ذمم مدينة أخرى	1,600,125	1,600,125	-	-
صافي الاستثمارات في العقود التمويلية	465,190,523	42,998,985	90,200,549	331,990,989
الأصول المالية	486,383,342	64,191,804	90,200,549	331,990,989
ذمم دائنة والتزامات أخرى	102,147,301	102,147,301	-	-
الإلتزامات المالية	102,147,301	102,147,301	-	-
الفروق الإستحقاقية	384,236,041	(37,955,497)	90,200,549	331,990,989
الفروق الإستحقاقية التراكمية	384,236,041	(37,955,497)	52,245,052	384,236,041

24 - 5 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

تتكون الموجودات المالية من النقدية وشبه النقدية ومديني العقود التمويلية الاسلامي و الأرصدة المدينة الأخرى، بينما تتكون المطلوبات المالية من الذمم التجارية الدائنة والقروض البنكية والمطلوب من جهات ذات علاقة والأرصدة الدائنة الأخرى.

تحديد القيمة العادلة ومستوياتها

تحدد ادارة الشركة السياسات الإجراعت لقياس القيمة العادلة سواءً المتكررة وغير المتكررة. لم تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية.

31 ديسمبر 2017		31 ديسمبر 2016		الموجودات المالية
القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	
(بالريالات السعودية)				
674,927,703	674,927,703	465,190,523	465,190,523	صافي الاستثمار في العقود التمويلية
892,85	892,85	-	-	إستثمارات متاحة للبيع
675,820,553	675,820,553	465,190,523	465,190,523	

24 - 6 إدارة مخاطر رأس المال

تهدف الشركة عند إدارتها رأس المال ضمان قدرتها على الإستمرارية كمنشأة عاملة يمكن لذلك أن تستمر في تقديم عائدات للمساهمين ومزايا لأصحاب المصلحة الرئيسيين وكذلك الإحتفاظ على رأس المال المثالي لدعم الإستمرارية في تطوير أعمالها.

تقوم الشركة على إدارة هيكل رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة على ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وخصائص المخاطر للموجودات الحالية. يهدف الحفاظ أو تعديل هيكل رأس المال، يمكن للشركة أن تقوم بتعديل مبلغ الأرباح المدفوعة للمساهمين أو إعادة رأس المال إلى المساهمين أو إصدار أسهم جديدة. لا يوجد تغيرات في الأهداف أو السياسات أو العمليات الخاصة بإدارة رأس المال خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و2017.

تراقب الشركة إجمالي مبلغ التمويل المقدم على أساس المتطلبات النظامية لنظام الشركات وأنظمة مؤسسة النقد العربي السعودي ("ساما") التي تتطلب من شركات التمويل التي تعمل في أنشطة التمويل، ما عدا التمويل العقاري، بالحفاظ على تمويل إجمالي ثلاث مرات من رأس المال.

31 ديسمبر 2016	31 ديسمبر 2017	إجمالي نسبة التمويل إلى رأس المال
1.2	1.7	(صافي الإستثمار في التمويلية مقسوماً على إجمالي حقوق الملكية)

25. المعايير الصادرة التي لم تدخل حيز التنفيذ

فيما يلي المعايير التي صدرت ولم تدخل حيز التنفيذ حتى تاريخ صدور القوائم المالية للشركة. تنوي الشركة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات إذا ما انطبقت عليها.

25 - 1 المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 "الأدوات المالية"

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية في يوليو 2014م بإصدار النسخة النهائية من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) "الأدوات المالية" والذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم 39 "الأدوات المالية من حيث الاعتراف والقياس" وكافة الإصدارات السابقة للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9). يقدم المعيار ثلاث متطلبات للتصنيف والقياس واحتساب انخفاض القيمة والتحوط. يدخل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) حيز التنفيذ للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد الأول من يناير 2018م مع السماح بالتطبيق المبكر. فيما عدا احتساب التحوط، فإن التطبيق بأثر رجعي مطلوب إلا أن معلومات المقارنة ليست إلزامية. كما أن تطبيق احتساب التحوط بشكل عام هو من منظور مستقبلي مع بعض الاستثناءات المحدودة.

قامت الشركة بعمل تقدير مبدئي للتأثير المحتمل لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما في 30 سبتمبر 2017. القيمة التقديرية للتعديل الناتج عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والذي سينعكس على الأرصدة الافتتاحية لحقوق الملكية للشركة كما في 1 يناير 2018. بناءً على التقرير الأخير يتراوح الأثر ما بين 4 مليون ريال سعودي و8 مليون ريال سعودي.

في أكتوبر 2017، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) فيما يخص خصائص المدفوعات المقدمة على التعويضات السلبية. التعديلات سارية المفعول للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019، مع السماح بالتطبيق المبكر.

25 - 2 المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 "الإيرادات من العقود مع العملاء"

صدر هذا المعيار في مايو 2014 ليؤسس نموذجاً جديداً من خمس خطوات سيتم تطبيقه على الإيرادات الواردة من العقود المبرمة مع العملاء. بموجب هذا المعيار يتم الاعتراف بالإيراد على أساس يعكس الثمن الذي تتوقع المنشأة أن تكون مؤهلة للحصول عليه مقابل توريد بضائع أو تقديم خدمات للعميل.

يحل المعيار الجديد محل جميع المتطلبات الحالية للاعتراف بالإيرادات وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. ويستلزم تطبيق المعيار كلياً أو بشكل معدل بأثر رجعي للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018م. تقوم الشركة حالياً بتقييم تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) وتخطط لتطبيق المعيار الجديد في تاريخ التطبيق الفعلي.

25 - 3 المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16: "عقود الإيجار"

صدر هذا المعيار في يناير 2017 حيث يتطلب قيام المستأجرين باحتساب جميع عقود الإيجار (يخضع لبعض الاستثناءات المحددة) بموجب نموذج منفرد ضمن قائمة المركز المالي (بطريقة يمكن مقارنتها بعقود الإيجار التمويلي بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 17). وهذا يتطلب قيام المستأجرين بإدراج التزام لدفع مستحقات الإيجار مع الاعتراف بأصل مقابل ذلك الإلتزام ، وكذلك الاعتراف وبشكل مستقل بمصروف الفائدة والاطفاء. يتضمن المعيار إعفاءين من الاعتراف والقياس لعقود الإيجار وهما:

- عقود الإيجار لموجودات منخفضة القيمة (مثل: الطابعات الصغيرة) و
- عقود الإيجار قصيرة الأجل (مثل: عقود الإيجار لمدة 12 شهراً أو أقل).

يتطلب المعيار الجديد إعادة تقييم بعض الاعتبارات الرئيسية (مثل: مدة عقد الإيجار، الإيجارات المتغيرة وفقاً لمؤشر أو نسبة أو معدل خصم ما) من قبل المستأجر في ظل وقائع معينة. إن طريقة المحاسبة الدولية التي يطبقها المؤجر مماثلة للطريقة المستخدمة في الوقت الحالي بإستخدام معيار المحاسبة الدولي رقم (17) - أسلوب التصنيف المزدوج. يسري مفعول المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019 مع السماح بالتطبيق المبكر.

26. إعادة تصنيف أرقام الفترة السابقة

كما هو مبين في الإيضاح رقم (3) - السياسة المحاسبية المتعلقة بالمحاسبة عن الزكاة، قامت الشركة بتغيير سياساتها المحاسبية للاعتراف بمبلغ الزكاة وضريبة الدخل للسنة بتحميلها على الأرباح المبقاه. سابقاً، تم تحميل الزكاة وضريبة الدخل على قائمة الأرباح أو الخسائر. إن التغيير في السياسة المحاسبية للزكاة وضريبة الدخل له التأثيرات التالية على صافي ربح السنة والتغيرات في حقوق الملكية:

الرصيد كما تم عرضه سابقاً للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016	تأثير التعديل	الرصيد المعدل للمعدل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016
(بالريالات السعودية)		
صافي ربح الفترة	169,244,3	7,696,014
		45,865,258

27. تاريخ الموافقة علي إصدار القوائم المالية

تم اعتماد هذه القوائم المالية للإصدار من قبل مجلس ادارة الشركة في 16 جمادى الآخرة 1439هـ (الموافق 4 مارس 2018م).